



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية
بعنوان:

تعزيز حوكمة المؤسسات باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة حالة مؤسسة التوضيب و فنون الطباعة «EMBAG»

الأستاذ المشرف:

- د. غطاس عبد الغفار .

إعداد الطلبة:

- بوخروبة بومدين.

- دغيمة شيما.

أمام اللجنة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بو بكر ملياني	أستاذ مساعد أ	رئيسا
د. غطاس عبد الغفار	أستاذ محاضر أ	مشرفا و مقررا
سامي زيادي	أستاذ محاضر ب	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشكرات

إذا شكرنا فالله أحق و أولى بالشكر وأول من يشكر فنشكر الله عزوجل

على توفيقه لنا على انجاز هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف غطاس عبد الغفار الذي

لم ييخل علينا بعلمه ونصائحه كما نشكر

كل من أعاننا وقدم لنا أي مساعدة لإنجاز هذا العمل

الإهداء

إلى أمهاتنا وآبائنا الذين ندين لهم بكل شيء في حياتنا

و كل تفوق وصلنا إليه، إلى إخواننا و أخواتنا

و كل أحببتنا إلى زملائنا وزميلاتنا الذين شاركونا مقاعد الدراسة

و جمعتنا بهم علاقة أخوة، إلى الشموع التي تحترق لتضيئ للآخرين

إلى كل من علمنا حرفا بصدق و تفانٍ، نقدم هذا البحث

راجين من المولى عزوجل أن يجد القبول والنجاح على قدر الجهود المبذولة لإنجازه

بومدين شيماء....

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى طريقة استخدام أدوات التحليل المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف وتشخيصها من أجل تعزيز نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف من أجل تحسين الأداء المالي في المؤسسة، حيث أن هذا الأخير يعتبر أحد أهم النقاط التي يهتم بها كامل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، حيث أنه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة يجب تحسين الأداء المالي فيها مما يسمح بتعزيز حوكمة المؤسسات التي تعتبر من بين الأساليب التنظيمية الأكثر شيوعا حديثا ، لأنها تسعى إلى حماية حقوق أصحاب المصالح وتضمن استمرارية وتعظيم أرباح المؤسسات.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليل في الدراسة النظرية ، ومنهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية ، وبعد تحليل الوضعية المالية لمؤسسة التوضيب و فنون الطباعة لولاية برج بوعريريج ، من خلال القوائم المالية التي تم تقديمها من طرف المؤسسة لقد توصلنا إلى مجموعة من النقاط المهمة من بينها : أن استخدام أدوات التحليل المالي يهدف إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة ومعرفة أسباب الضعف فيها من أجل معالجتها.

Summary:

This study aims to how to use the tools of financial analysis in strengthening corporate governance, and by identifying strengths and weaknesses and diagnosed in order to enhance the strengths and improve weaknesses in order to improve the financial performance of the enterprise, since the latter is considered one of the most important points of interest to the entire Parties that have a relationship with the institution, as it is in order to achieve the objectives of the institution must improve its financial performance, allowing them to strengthen the institutions that are among the most common newly organizational governance methods, they seek to protect the rights of stakeholders and ensure the continuity of institutions and to maximize profits.

In order to achieve the objectives of the study were used the descriptive method of analysis in the theoretical study and the methodology of the case study in applied study, and after the financial situation of the institution analysis of packaging and printing for the state of Bordj bou arerije , through the financial statements that provided the Foundation Party has reached a set of important points among them: that the use of financial analysis tools designed to identify strengths and weaknesses in the organization and knowledge of the causes of weaknesses in order to address them.

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
55	يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020-2021	(01)
56	يمثل حساب نسب السيولة	(02)
57	يمثل حساب نسب النشاط	(03)
59	يمثل حساب نسب المردودية	(04)
60	يمثل حساب نسب التمويل	(05)
61	يمثل حساب نسب الربحية	(06)
62	يمثل حساب أنواع رأس المال العامل	(07)
63	يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل	(08)
64	يمثل حساب الخزينة	(09)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
13	أهداف حوكمة المؤسسات	(01)
53	الهيكل التنظيمي لمؤسسة EMBAG	(02)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
73	الميزانية المحاسبية(جانب الأصول) (2021-2020)	1
74	الميزانية المحاسبية(جانب الخصوم) (2021-2020)	2
75	جدول حساب النتائج (2021-2020)	3

قائمة الإختصارات

الإسم باللغة الأجنبية	الإسم باللغة العربية	الرمز
Societe des emballages et arts graphiques	مؤسسة التوضيب و فنون الطباعة	EMBAG
Financial return	المردودية المالية	FR
Return on assest	معدل العائد على الاستثمار	ROA
Besoin en fonds de roulment	إحتياج رأس المال العامل	BFR
Economic profitability	المردودية الإقتصادية	ER
Tresorerie	الخزينة	TR

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	شكر وتقدير
/	الإهداء
/	الملخص
/	قائمة المحتويات
/	قائمة الجداول
/	قائمة الملاحق
أ-خ	مقدمة عامة
أ	1) تمهيد
أ	2) مشكلة الدراسة
ب	3) فرضيات الدراسة
ب	4) أهداف الدراسة
ب	5) أسباب اختيار الموضوع
ت	6) منهجية الدراسة
ت	7) دراسات سابقة
خ	8) هيكل الدراسة
	الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات و التحليل المالي
1	تمهيد
1	المحور الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات
2	المبحث الأول : ماهية حوكمة المؤسسات
2	المطلب الأول: نشأة الحوكمة المؤسسية ومراحل تطورها
4	المطلب الثاني : مفهوم حوكمة المؤسسات وخصائصها
6	المطلب الثالث : أهمية حوكمة المؤسسات
8	المبحث الثاني : مبادئ الحوكمة المؤسسية ،أهدافها و أطرافها
8	المطلب الأول: مبادئ الحوكمة المؤسسية
11	المطلب الثاني: أهداف الحوكمة المؤسسية
14	المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية
15	المحور الثاني: الإطار النظري للتحليل المالي
15	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
15	المطلب الأول: مفهوم التحليل

17	المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي
17	المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي
18	المبحث الثاني: أهداف ومقومات التحليل المالي
18	المطلب الأول: أهداف التحليل المالي
20	المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي
21	المبحث الثالث: مجالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
21	المطلب الأول: مجالات التحليل المالي
22	المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي
26	المحور الثالث: العلاقة العملية للتحليل المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات
26	المبحث الأول: الطرق المستخدمة في التحليل المالي
26	المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
32	المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
38	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية
41	المبحث الثاني: مدى فعالية التحليل المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات
41	المطلب الأول: دور نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
45	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في مبادئ حوكمة المؤسسات
45	المطلب الثالث: دور التحليل المالي في تحسين الأداء
48	خلاصة الفصل
49	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة لولاية برج بوعريريج
50	تمهيد
50	المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة EMBAG
50	المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها
50	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسة
52	المطلب الثالث: نشاط المؤسسة
52	المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
55	المبحث الثاني: التشخيص المالي للمؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة
55	المطلب الأول: عرض ميزانية المؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة 2021-2020
56	المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية لمؤسسة EMBAG

62	المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة EMBAG
65	خلاصة الفصل
66	خاتمة عامة
66	تمهيد
67	نتائج الدراسة
68	التوصيات المقترحة
68	اختبار الفرضيات
69	قائمة المراجع

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليد لظروف أزمة الكساد 1929، وهي الفترة التي عرفت أزمة الكساد الكبير التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية وامتدت إلى باقي العالم ، وقد أثرت الأزمة بشكل كبير أو مدمر على الاقتصاد العالمي، وقد أدت تلك الظروف للكشف عن عديد التجاوزات من غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى بالضرر على المساهمين و المقرضين ،وقد أجبر المشرع على التدخل وفرض نشر المعلومات المالية للشركات، مما سمح بظهور وظيفة التحليل المالي الذي يعمل على معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات بين الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه المستقبل.

ومع ظهور الأزمات الحديثة و التحولات التي أسقطت العديد من المؤسسات الكبيرة أدت إلى ظهور الحاجة للحوكمة ، وكان السبب الرئيسي لظهور هذه الأخيرة هو الفساد المالي و الإداري وسوء تسيير الإدارات ،وضعف في الأداء وعدم تطبيق الممارسات الإدارية العملية الصحيحة نتيجة تضارب في المصالح لمختلف الإدارات وتعظيم لمصالحهم الخاصة التي أدت إلى ضياع مصالح العديد من الأفراد بالإضافة إلى ضعف القدرة على التنمية بمختلف مستوياتها ،و قد أدى إلى المطالبة في العديد من الهيئات الدولية إلى ضرورة تطبيق الحوكمة ، بهدف تحقيق المصداقية و الثقة في المعلومات الواردة من القوائم المالية والحد من التلاعب المالي و الإداري.

وقد عملت العديد من المؤسسات على اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن استعادة ثقة المستثمرين في الأسواق والمؤسسات وتجنب تكرار الأزمات.

إن استخدام أدوات التحليل المالي يساهم في تحقيق مجموعة الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى الوصول إليها وأهمها تعظيم الأرباح على المدى البعيد، وذلك عن طريق اتخاذ القرارات المالية المناسبة التي تصدر عن النتائج المتحصل عليها بعد عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من جميع الجوانب، من أجل تقييم أداء المؤسسة والعمل على تحسينه، وهذا بدوره هو تعزيز لمبادئ الحوكمة التي تعتبر من الأساليب التنظيمية الحديثة التي تضمن استمرارية وتطور المؤسسات.

أولاً: مشكلة الدراسة

انطلاقاً مما سبق ونظراً لجهود المؤسسات في تطبيق مفهوم الحوكمة لما له من أثر على الأداء المالي والأداء العام لها، مع اعتبار أدوات التحليل المالي من الأساليب التي تساعد على تحقيق هذه الحوكمة يمكننا أن نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم أدوات التحليل المالي في تعزيز حوكمة الشركات؟

وهذا التساؤل بدوره يمكن تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل استخدام أدوات التحليل المالي له علاقة بتطبيق حوكمة المؤسسات؟
- ما هو السبب الرئيسي وراء تطبيق الحوكمة في المؤسسات؟
- ما هو واقع تطبيق التحليل المالي في تعزيز الحوكمة لمؤسسة EMBAG؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات تساعدنا على الوصول إلى جوهر الموضوع محل الدراسة وهي:

- يهدف التحليل المالي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
- لتطبيق مبادئ الحوكمة يجب على المؤسسة وضع بيئة عمل مناسبة لتحقيق الغرض منها، كتجنب الوقوع في الأزمات.
- إن استخدام أدوات التحليل المالي بالشكل المثالي يؤدي إلى تطبيق قرارات سليمة تساهم في تعزيز حوكمة المؤسسة.
- إن مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة لولاية برج بوعريريج تستخدم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية، وكذلك تطبق مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق أهم هدف في مؤسستها وهو تعظيم الربحية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

- معرفة كل ما يتعلق بالحوكمة وأدوات التحليل وإبراز أهميتها في المؤسسة.
- التعرف على ميزات التحليل المالي وكيفية تأثيرها على حوكمة المؤسسات.
- معرفة دور الحوكمة في إدارة المؤسسات وزيادة كفاءتها.
- التعرف على الجانب التطبيقي لأدوات التحليل المالي في تعزيز الحوكمة من خلال دراسة ميدانية في مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة لولاية برج بوعريريج (EMBAG).

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ومن بينها نذكر ما يلي:

- الرغبة في البحث والاطلاع في هذا الموضوع.
- نوع التخصص العلمي، فهذا الموضوع له علاقة بتخصص المالية.
- معرفة كيفية القيام باتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة باستعمال أدوات التحليل المالي.
- حداثة الموضوع.

خامساً: منهجية الدراسة

من أجل دراسة الإشكالية ومعالجة الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي في الدراسة النظرية، إضافة إلى المنهج التحليل الرياضي، وذلك في الدراسة التطبيقية من أجل إسقاط المعلومات النظرية على واقع المؤسسة.

سادساً: الدراسات السابقة

1- دراسة سليمان بن بوزيد: " دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي " دراسة حالة البنوك التجارية العمومية لمدينة بوسعادة، رسالة ماجستير، جامعة برج بوعريش 2011/2012، ولدراسة هذا الموضوع تم طرح التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى يمكن إن تساهم نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي في البنوك التجارية؟ وقد تم اعتماد نوعين من المناهج وهما: المنهج الاستقرائي من خلال وصف الظاهرة موضوع الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المراجع، منهج دراسة الحالة وذلك بمحاولة تشخيص الكيفية التي بها يمنح الائتمان في وكالات البنوك التجارية العمومية لمدينة بوسعادة، انطلاقاً من الوثائق والسجلات الخاصة بعملية التحليل المالي لملف طلب قرض استثماري. وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- إن السياسة الائتمانية توضح أنواع القروض التي يقدمها البنك، وأجال امنحها وشروط تقديم كل منها، وهو ما يلزم العميل المقترض التقيد ببنود الاتفاقية مع البنك، وبالتالي يمكن قول إن قرار منح القروض يكون جيداً كلما كانت هذه السياسة جيدة.
- إن مخاطر التعثر المصرفي التي تهدد قيم البنك بالدور المنوط به في الاقتصاد الوطني هي نتيجة مجموع المخاطر المصرفية.

2- دراسة راشدي أمين: أثر تطبيق حوكمة الشركات على وجود القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي " دراسة تطبيقية على بعض شركات المساهمة في ولاية سطيف 01، أطروحة

دكتورا الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة سطيف 01، 2018/2017، وقد تم صياغة إشكالية الدراسة كما يلي: ما مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم المزج بين الجانب النظري والمستمد من مختلف المراجع، وعليه استعدت دراسة الموضوع اعتماد منهج مركب وهو المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم التطرق لمفاهيم متغيرات الدراسة وتلخيصها وتحليلها في الجانب النظري، كما تم اعتماد المنهج الاستقرائي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية، في حين تم اعتماد الجانب العلمي في جمع البيانات عن طريق الاستبيان والملاحظة، وصفها ومن ثم تحليلها وتفسيرها للحكم على فرضيات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كان متوسط بالشركات محل الدراسة، كما أن تأكيد مبادئ حوكمة الشركات تساهم بشكل بارز في تطوير مهنة المحاسبة.
 - هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والنظام المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية.
- 3- دراسة الدكتور مهند جعفر حسين حبيب مقال منشور في مجلة البديل الاقتصادي جامعة شندي السودان: "أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية"، دراسة تطبيقية على هيئة سكك حديد السودان، 31-12-2020، تم صياغة إشكاليتين للدراسة كالتالي: 1- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التحليل الأفقي والتحليل الرأسي ورفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية؟ 2- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل القوائم المالية ومدى اعتماد المؤسسات العامة السودانية على تقارير التحليل المالي؟ وقد اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة منها المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة والمنهج الاستقرائي وذلك لصياغة مشكلة الدراسة والمنهج الاستنباطي لصياغة فرضيات الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل القوائم المالية هيئة سكك الحديد السودان، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- التحليل المالي من خلال تطبيق أسلوب التحليل الأفقي والرأسي يعتبر أداة من الأساليب الفعالة في رفع كفاءة الأداء المالي واكتشاف مواطن القوة والضعف في الوقت المناسب في المؤسسات العامة.
 - إن الزيادة في الأصول المتداولة في هيئة سكة الحديد قد تمت على اعتماد التمويل الذاتي.

4- دراسة بن زغدة حبيبة: "دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات" دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية من ولاية جيجل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، 2019/2018، إشكالية الدراسة: ما هو دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل؟ أما المنهجية المتبعة فقد تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من الكتب والمراجع العلمية، وبغرض تحليل مدى التزام المؤسسات قيد الدراسة بمبادئ الحوكمة فقد تم تصميم استبانة، أما بالنسبة للمتغير التابع (استدامة المؤسسات) فقد تم الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات قيد الدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- احتل مبدأ الإفصاح والشفافية المركز الأول ترتيباً في ارتباطه باستمرارية نمو المؤسسات، ومبدأ توفر الإطار الفعال، ومبدأ حقوق المساهمين، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ثم مبدأ أصحاب المصالح، وكان مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين أقل المبادئ ارتباطاً من وجهة نظر العينة.

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لآراء عينة الدراسة تبايناً في تبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ الحوكمة المؤسسية.

5- دراسة: ريمة شيبوب: "كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية". دراسة قياسية لبعض شركات المساهمة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص حوكمة ومالية المؤسسة - جامعة سطيف 1- 2015-2016، وقد صيغت إشكالية الدراسة وفق الآتي: "هل لكفاءة نظام الحوكمة اثر على الأداء المالي لشركات المساهمة في ظل بيئة الأعمال الجزائرية؟"، للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم المزج بين الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع والمستمدة من مختلف المراجع والكشوف المالية من جهة أخرى وعليه كانت دراسة الموضوع تستدعي اعتماد منهج مركب وهو الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تركيز نظام الحوكمة في دولة ما على مجموع آليات دون غيرها يجعله مميزاً عن بقية الأنظمة.

- إن نظام الحوكمة الجيد هو ذلك النظام الذي تشكل مجمل آلياته وقواعده مانعاً لتفاقم الصراع الذي قد ينتج عن تضارب المصالح بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

6- دراسة: بن رباح سليمان ودويدي ابراهيم: "التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة". دراسة تطبيقية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية البويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند او لحاج - البويرة - 2014 - 2015، ولدراسة هذا الموضوع تم طرح التساؤل الرئيسي: ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟ وللإجابة على إشكالية الدراسة اتبع المنهج الوصفي في الدراسة النظرية إضافة إلى منهج التحليل الرياضي وذلك في الدراسة التطبيقية من اجل إسقاط المعلومات النظرية على واقع المؤسسة وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التحليل المالي في المؤسسات العمومية غير مستعمل بجدية بالرغم من أهميته البالغة، ولهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة.
- التحليل المالي يعد وسيلة للتقييم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات إن وجدت.

7- دراسة بولعراس صلاح الدين: "التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية" دراسة استقصائية لمجموعة من الخبراء والمختصين في المحاسبة بالجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه - الطور الثالث - في العلوم التجارية تخصص: محاسبة ، مالية وتدقيق ، 2015 - 2016 ، و لدراسة هذا الموضوع تم طرح التساؤل الرئيسي: هل ساهمت التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ؟ ، من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام عدة مناهج مثل المنهج الوصفي عند تناول للإطار النظري للمحاسبة والتوحيد المحاسبي ، وتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة لدراسة التطور التاريخي للمحاسبة تم استخدام المنهج المقارن لمقارنة القوائم المالية ، كما اعتمد المنهج التحليل في دراسة التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية في تحسين جودة المعلوم والمحاسبية ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن القواعد والمبادئ والمفاهيم التي على أساسها يتم إعداد وعرض القوائم المالية خلال النظام المحاسبي المالي.

– إن تطبيق نظام المحاسبي المالي جعل القوائم المالية أكثر تجاوبا مع احتياجات المستخدمين وأكثر اعتمادية من قبلهم.

سابعاً: هيكل الدراسة

في محاولة لدراسة موضوع التحليل المالي قسمنا البحث إلى جزئيين، جزء نظري وجزء تطبيقي. الجزء النظري (الفصل الأول) تحت عنوان: "الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل المالي" ويشمل ثلاث محاور، يعالج المحور الأول الإطار النظري لحوكمة المؤسسات، تم التطرق فيه إلى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان ماهية حوكمة المؤسسات، حيث تم التطرق إلى نشأة حوكمة المؤسسات ومراحل تطورها، تعريف حوكمة المؤسسات وخصائصها، أهمية حوكمة المؤسسات. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه كل من مبادئ و أهداف الحوكمة المؤسسية والأطراف المعنية بتطبيقها، كما عالج المحور الثاني الإطار النظري للتحليل المالي وقد تم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان ماهية التحليل المالي وقد تناولنا فيه مفهوم، مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي و أهميته، أما المبحث الثاني لقد تناولنا فيه كل من أهداف ومقومات التحليل المالي، والمبحث الثالث فقد تناول كل من مجالات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه، ويعالج المحور الثالث العلاقة العملية للتحليل المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات ، تم التطرق فيه إلى مبحثين ، المبحث الأول تحت عنوان الطرق المستخدمة في التحليل المالي وقد ضم هذا المبحث كل من القوائم المالية ، التحليل المالي باستخدام النسب المالية والمؤشرات المالية، المبحث الثاني بعنوان مدى فعالية التحليل المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات وضم مجموعة من النقاط كدور نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، دور التحليل المالي في مبادئ الحوكمة المؤسسية ودور التحليل المالي في تحسين الأداء .

الجزء التطبيقي (الفصل الثاني): المعنون ب: دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة لولاية برج بوعريريج، هو الفصل الذي من خلاله ألقى الضوء على أهم النقاط التي تناولناها في الجانب النظري، حيث كانت وجهة الدراسة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة لولاية برج بوعريريج، التي حاولنا

فيها تطبيق طرق التحليل ودراسة وضعية المؤسسة خلال سنتي 2020-2021

خاتمة عامة: تم التطرق فيها إلى مختلف النتائج والتوصيات ...

الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة المؤسسات

والتحليل المالي

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

تمهيد :

في الآونة الأخيرة سادت الأزمات كافة المجتمعات المالية المتقدمة وحتى النامية لأسباب متعددة منها نقص في جودة المعلومة المالية الموجودة في القوائم المالية وهي من الظواهر التي تواجه البلدان وخصوصا الدول النامية، وتعتبر حوكمة المؤسسات وآلياتها من الأسباب التي تمنع حدوث هذه الأزمات أو الحد منها نهائيا على أقل تقدير، وذلك من خلال الإفصاح التام على المعلومات المقدمة في القوائم المالية بكل شفافية ومصداقية.

كما نجد أيضا أن التحليل المالي وجد اهتماما كبيرا من قبل المسيرين، لأنه يقوم بمعالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم القوائم المالية وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها، لأنه يعتبر أحد أهم المصادر المهمة للمعلومات كما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية لتحقيق الأهداف الأساسية (كالاستمرارية وتعظيم الأرباح) التي تقوم عليها المؤسسات، وهذا بدوره تجسيد لمبادئ الحوكمة.

وللقيام بدراسة الموضوع والتعمق فيه تم في هذا الفصل الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل المالي التطرق إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات

المحور الثاني: الإطار النظري للتحليل المالي

المحور الثالث: العلاقة العملية للتحليل المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات

تعتبر الحوكمة المؤسسية من أهم الموضوعات التي نالت اهتمام المؤسسات الدولية، وقد انعكس هذا الاهتمام في دليل الحوكمة المؤسسية في الأسواق الصاعدة الصادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة بتقريره عن الأحداث التي وقعت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

فبعد قضية بنك الائتمان والتجارة الدولي، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، وحالات الفشل المؤسسي في روسيا وآسيا والولايات المتحدة، طغت على السطح الحوكمة المؤسسية، ليس فقط في المجتمع الدولي للأعمال أو في نطاق المؤسسات الدولية إنما في الدول النامية والاقتصاديات المتحولة والأسواق الناشئة على حد سواء.

يرجع سبب تزايد الاهتمام بالحوكمة المؤسسية إلى أن الحوكمة تعتبر أحدث توجه عالمي لإحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطاتها، وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أدائها وممارستها المحاسبية، وتوفير الشفافية في التقارير المالية وغير المالية الصادرة عنها . كما تؤدي الحوكمة الرشيدة الفعالة إلى الاكتشاف المبكر لانخفاض مستويات الأداء المالي والإداري والتشغيلي ومستويات الإفصاح والشفافية بالشركات وعلاجه فور اكتشافه . وهكذا تبدو لنا الحوكمة المؤسسية علاجاً ووقاءً ومقويًا عامًا للشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة المؤسسات

لقد كشفت الانهيارات المالية للعديد من الشركات دولية النشاط عن وجود قصور في الإفصاح بالتقارير المالية، تدني في جودة تقارير المراجعة، عدم اتساق بين القوانين والتشريعات التجارية وبين المتغيرات الدولية المستجدة، عدم توازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة، وغير ذلك من المظاهر السلبية الأخرى التي أثرت على الممارسات الإدارية بهذه الشركات.

لإعادة الثقة في البيانات المالية للشركات وطمأننة أصحاب المصالح المتعارضة ودعم ترشيد القرار الإداري، كان لمفهوم الحوكمة المؤسسية الدور الرائد في هذا الصدد. في ضوء ذلك نحاول في هذا الجزء من البحث الإحاطة بماهية الحوكمة المؤسسية من حيث: نشأتها وتطورها، تعريفها وأهميتها.

المطلب الأول: نشأة الحوكمة المؤسسية ومراحل تطورها

مفهوم الحوكمة هو مفهوم حديث التطبيق قديم الجذور والمنطلقات وساهمت عدة عوامل في نشوء فكرته وتطورها مما جعله وليد الحاجة حيث بدا في الولايات المتحدة ثم أوروبا لا سيما المملكة المتحدة وانتشر بعد ذلك في باقي دول العالم.

1-1 نشأة الحوكمة المؤسسية:

بدأ الاهتمام بموضوع الحوكمة المؤسسية "Corporate Governance" يأخذ حيزا مهما في أدبيات الاقتصاد منذ 1932 ، حيث كان كل من "Berle and Means" من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة من خلال نشر دراسة تحت عنوان " The Private Property " Modern Corporate

في الولايات المتحدة .وكانت الدراسة البذرة التي أَلقت الضوء على نوعية المشاكل التي يمكن أن تحصل عندما يتم فصل ملكية الشركة عن إدارتها والرقابة عليها .

فعلى سبيل المثال كيف يتسنى للممولين التأكد أن مديري الشركة لن يهدروا رأس مال الشركة أو التمويل الذي يقومون باستثماره في الشركة؟ وكيف يستطيع الممولون التأكد من أن أعضاء مجلس إدارة الشركة لا يصبحون ذوي سلطة كبيرة ويستخدمون هذه السلطة بطرق ربما لا تخدم مصالح المنظمة أو الممولين.¹

1-2 مراحل تطورها:

المرحلة الأولى: في 1932 عمل كل من Jensen and Meckling على الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية وإبراز أهميته في الحدّ أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة .وقد تبع ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية التي أكدت على ضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس الإدارة .وهذا ما يساعد في جذب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجنب، وحثّ بعض الهيئات العلمية والمشرعين، في العديد من دول العالم، على إصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية إلزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

¹ د. مصطفى يوسف كافي، الحوكمة المؤسسية ، ط1، دار الفا للوثائق ،الجزائر، 2018، ص21.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

المرحلة الثانية: في 1980 تطرق فأما "Fama" إلى مشكلة الوكالة، حيث أشار إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة.¹

المرحلة الثالثة : انهيار بنك الاعتماد والتجارة وإفلاس شركة ماكسويل في المملكة المتحدة، وتأثير ذلك على بورصة لندن للأوراق المالية في 1991-1992 وما صاحب ذلك من تشكيل لجنة ،لدراسة أسباب انهيار وإفلاس الشركات المسجلة ببورصة لندن برئاسة " Adrian Cadbury"عضو مجلس العموم البريطاني، والتي أصدرت في 1 ديسمبر 1992 تقريرا عن الحوكمة المؤسسية تحت مسمى تقرير "Cadbury".

المرحلة الرابعة: انفجار الأزمة المالية الآسيوية في 1997، وما تبعها من الأزمات المالية في روسيا وأمريكا اللاتينية التي توجت بفضيحة شركة (World com., Enron) عام 2001 تلاها من سلسلة اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للشركات.

المرحلة الخامسة: الأزمة المالية التي ظهرت في 2008 بعد انهيار إحدى كبرى البنوك الأمريكية وهو بنك (Brother Lehmann) ، و تبعها سلسلة من الانهيارات في الشركات الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها حيث أثر سلوك تلك الشركات على اقتصاد دولها.

2

1-3 أسباب ظهورها

1-الفصل بين الملكية والإدارة وظهور نظرية الوكالة.

2-الفضائح والأزمات المالية الكبرى للمؤسسات العالمية.

3-العولمة و أثارها.³

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة المؤسسات وخصائصها

¹بن زعدة حبيبة ،دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف1،الجزائر، 2018 -2019، ص 21.

² المرجع نفسه 22.

³د. مصطفى يوسف كافي، الحوكمة المؤسسية، مرجع سابق، ص24.

يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي للكلمة (Gouvernance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل: الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمة المؤسسية ومصطلحات أخرى إلا أن الأكثر شيوعا وتداولاً بين الباحثين والكتاب هو مصطلح الحوكمة المؤسسية.

1- تعاريف حوكمة المؤسسات:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين القانونيين والاقتصاديين، لمصطلح "حوكمة الشركات" ويرجع ذلك إلى تداخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد ككل:

وتعرف حوكمة المؤسسات وهو نظام التنظيم وتشغيل والسيطرة على الشركة بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل لإرضاء المساهمين والدائنين والعاملين والعملاء والموردين، والأمثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية فضلا عن الوفاء بالمتطلبات البيئية المحلية واحتياجات المجتمع¹.

وهناك من يعرفها بأنها: "مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، والقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين"².

وتعرف بأنها بديل لمفهوم "التحكم في المنشأة" لأغراض إحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المنظمات باستغلال أموالهم ذاتياً أو باستثمارها في مشروعات غير رشيدة اقتصادياً.³

وتعرف بأنها مرادف لـ"التحكم المؤسسي" لأغراض معالجة مشكلة الوكالة، و حماية حقوق حاملي الأسهم، و حماية حقوق أصحاب الشأن، و التأكيد على ضرورة تفعيل المعايير

¹ طارق عبد العال، حوكمة الشركات، ط2، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007 – 2008، ص 46.

² طارق عبد العال، حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص47.

³ عطا الله و ارد خليل، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 29.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

المحاسبية الدولية، ومعايير المراجعة الدولية على المستوى الدولي، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية من منشور اقتصاد المعرفة.¹

1-1 تعريف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر المنظمات:

تعريف لجنة كادبري (Cadbury Committée) في تقريرها الصادر عام 1992 عرفت اللجنة الحوكمة المؤسسية على أنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركة من خلال مجلس الإدارة المنتخب من قبل الملاك (Shareholders) والمسؤول عن تنفيذ هذا النظام بالشكل الصحيح.

تعريف لجنة تعريف البنك الدولي (WB) في نظر البنك الدولي الحوكمة المؤسسية "الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية" تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ترى مؤسسة التمويل الدولية بأن الحوكمة المؤسسية هي "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

1-2 تعريف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر الملاك:

عرف (سميحة فوزي) يشير مفهوم حوكمة المؤسسات إلى "القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) من ناحية أخرى. عرف (Parkinson) الحوكمة المؤسسية بأنها " عملية الإشراف والرقابة على إدارة الشركة وذلك للتأكد بأنها تعمل وفقاً لمصالح الملاك"²

2- خصائص حوكمة المؤسسات

أولاً: الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

ثانياً: الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

ثالثاً: الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.

رابعاً: المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

¹ المرجع نفسه ص 29.

² بن زعدة حبيبة، دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات، مرجع سابق، ص 28.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

خامسا: المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.

سادسا: العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصالح في المؤسسة.

سابعا: المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد¹.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة المؤسسات

ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، وأيضاً يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة، مع أنه بالإضافة لما سبق يمكننا أن نوضح أهمية الحوكمة من خلال النقاط التالية²

- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه المساعدة على سرعة اكتشاف لتلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الشركة.

- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها أيضاً وحماية أصول الشركة وكذلك حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه أن يقي الشركة والعاملين فيها من التلاعب والغش المالي والغنى الفاحش والفساد الإداري والأزمات والإفلاس.

أن تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، كل ذلك من شأنه أن يقوي قدرات الشركة التنافسية وكذلك قدرتها على جلب الاستثمارات والنمو.

¹ محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008 - 2013، ص 29

² عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص 31.

1- الأهمية الاقتصادية لحكومة الشركات:

تعد حكومة الشركات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد كله، إذ إن هناك ارتباطا وثيقا بين حركة الشركات و نظام الاقتصاد في أي بلد، فالمشاكل الناجمة عن ضعف حكومة الشركات لا تعزى فقط إلى فشل الاستثمارات، و إنما تمتد إلى أبعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها، و عليه يجب النظر إلى تحين حكومة الشركات و كأنه يمثل كسبا لكافة الأطراف ذات الصلة، فهو يعد كسبا للشركة من خلال تحسين الأداء و تخفيض تكاليف الحصول على رأس المال، و يعد كسبا لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة و في المدى الطويل، و أخيرا فهو يعد كسبا للاقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر و المستمر و الأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظلّه¹.

2 - أهمية الحوكمة بالنسبة لأصحاب المصلحة والمجتمع:

منع وقوع أزمات مصرفية، إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة. كما أن البلاد التي تتم فيها الأعمال بشكل مسؤول وتحترم الملكية الخاصة تجتذب نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد والابتكار الناتج عن المنافسة الشريفة والعادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادي في مجالات جديدة تماما. أما في المجال السياسي فإن التحول إلى حوكمة أفضل للشركات الخاصة يسرع التحول لمزيد من الحوكمة الديمقراطية الرشيدة في شركات القطاع العام².

3- أهمية حوكمة المؤسسات بالنسبة للمؤسسة:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد المؤسسات على خلق بيئة عمل سليمة تعين المؤسسة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد المؤسسات على الوصول إلى أسواق المال

¹ د. مصطفى يوسف كافي، الحوكمة المؤسسية، مرجع سابق، ص75.

² زين زعدة حبيبة، دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات، مرجع سابق، ص 33 .

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها وتقليل المخاطر بناء الثقة مع أصحاب المصالح¹.

المبحث الثاني: مبادئ الحوكمة المؤسسية، أهدافها، وأطرافها

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة المؤسسات، فقد حرصت العديد من المنظمات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير لتطبيقه. ومن المنظمات الدولية التي لها الدور الرائد في هذا المجال: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولي الممثل في لجنة بازل، والمنظمة الدولية للأوراق المالية، وبورصة الأوراق المالية بنيويورك، ولجنة كادبوري في المملكة المتحدة، ولجنة كينغ في جنوب إفريقيا، ولجنة فينتو بفرنسا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . في هذا المبحث سنسلط الضوء على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأهداف الحوكمة والأطراف المعنية بتطبيقها.

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة المؤسسية

تعتبر مبادئ الحوكمة المؤسسية العمود الفقري لموضوع الحوكمة بشكل عام، فيظهر هذا جليا من خلال الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع على مستوى المؤسسات والتنظيمات ذات الصلة، وبالتالي فإن هذه المبادئ تعددت حسب المنظمة التي قامت بإصدارها، " ولكن الجدير بالذكر أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت الأكثر اهتماما في هذا النطاق، فقد قامت بإصدار أولى هذه المبادئ عام 199 م، وقامت بعمل التعديلات عليها في عامي 2004 م، 2008م، بما يتناسب مع التطور الاقتصادي والبنية داخل الشركات"، وكانت على النحو التالي:

1- مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المؤسسات

أولا : ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة المؤسسات:

¹محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، مرجع سابق، ص12 .

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

يجب على إطار حوكمة المؤسسات بأن يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق المالية، وأن يتماشى مع أحكام القانون ويوزع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة بشكل واضح، ومنح السلطة والموارد للسلطات الإشرافية والتنظيمية لتأدية مهامهم بكل مهنية وموضوعية

ثانيا : حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك:

وتشمل نقل أو تحويل ملكية الأسهم، وتسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين عند اتخاذ القرارات بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وحق المساهمين في المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية، وتوضيح القواعد والأحكام والإجراءات التي تحكم رقابة الشركات المساهمة في الأسواق المالية.

ثالثا : المعاملة العادلة للمساهمين:

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك أقلية المساهمين والمساهمين الأجانب، كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فاعل مقابل أي انتهاك لحقوقهم، ومحاسبة المتسببين في ذلك.

رابعا : دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات:

يجب أن يأخذ إطار حوكمة المؤسسات بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح التي وضعت بقانون أو اتفاقية، وتشجيع التعاون النشط والفاعل بين المؤسسات المساهمة وأصحاب المصالح، وذلك لتحديد الثروة وتميئتها والمحافظة على ديمومة المشاريع، هذا مع احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون، كما يجب أن يكون لدى أصحاب المصالح الفرصة للحصول على تعويض عند انتهاك حقوقهم كما لأصحاب المصالح الحرية في الحصول على معلومات ملائمة في أي وقت.

خامسا : الإفصاح والشفافية:

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب للأمور الهامة والجوهرية بالنسبة للمؤسسات المساهمة، بما في ذلك الوضع المالي والإداري وحقوق الملكية، هذا مع مراعاة أن يكون الإفصاح شاملا وأن لا يقتصر على المعلومات

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

الهامة بل يشمل معلومات أخرى كالتنتائج المالية والتشغيلية وأهداف المؤسسة، والملكية الرئيسية للأسهم وحقوق التصويت، ك ما ينبغي أن تعود المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية، وكذلك القيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وهذا لتقديم ضمانات خارجية وموضوعية للمجلس والمساهمين بأن البيانات المالية تمثل إلى حد ما الوضع المالي الحقيقي للشركة وأدائها كما يجب توفير قنوات توزيع المعلومات تمكن مستخدمي المعلومات الحصول عليها في الوقت المناسب ، وكذلك أيضا يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات ملحق به أسلوب فاعل يعزز توفير التحليل أو نصيحة المحللين ووكالات التصنيف والوسطاء وغيرها بما لها صلة وعلاقة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين¹.

سادسا : مسؤوليات مجلس الإدارة:

على اعتبار أن الحوكمة ما هي إلا نظام يتم من خلاله إدارة وتنظيم ومراقبة المؤسسات، ينبغي أن يكون لمجلس الإدارة تصورات استراتيجية عن الشركة ومراقبة عالية للإدارة ومساءلة المجلس أمام المساهمين في هذا السياق، يضطلع مجلس إدارة الشركة بالمهام التالية:

- تعيين أو إبعاد كبار المسؤولين في الشركة المعنيين بالإشراف على مهام المؤسسة وخططها الخاصة.

- صياغة ورسم إستراتيجية الشركة ومراجعتها و إعداد الخطط الرئيسية المتعلقة بالموازنات السنوية، وخطط العمل، وسياسة المخاطر، وأهداف الأداء، ومراقبة أداء المؤسسة، والإشراف والمتابعة للمصاريف الرأسمالية للمؤسسة كما عليه أن يكفل عدالة مكافآت المجلس وعملية الاختيار.

- عملية الالتزام بتطبيق أفضل معايير وأخلاقيات المهنة، وأن يتم الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى في المؤسسة².

2- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية لحوكمة المؤسسات:

¹محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، مرجع سابق ص29 .

²بن زعدة حبيبة، دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات، مرجع سابق، ص28.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:¹

أولاً: قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

ثانياً: استراتيجية الشركة معدة جيداً، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

ثالثاً: التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفياً للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

رابعاً: وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والإدارة العليا.

خامساً: توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.

سادساً: مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

سابعاً: الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

ثامناً: تدفق المعلومات بشكل مناسب داخلياً أو إلى الخارج.

المطلب الثاني: أهداف الحوكمة المؤسسية

تساعد الحوكمة الجيدة للشركات في دعم الأداء وزيادة الصادرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات وتحسين الاقتصاد بشكل عام، من خلال الوصول إلى الأهداف التالية:

2

¹محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، مرجع سابق، ص32.

²عطا الله واردة خليل، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مرجع سابق، ص37.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

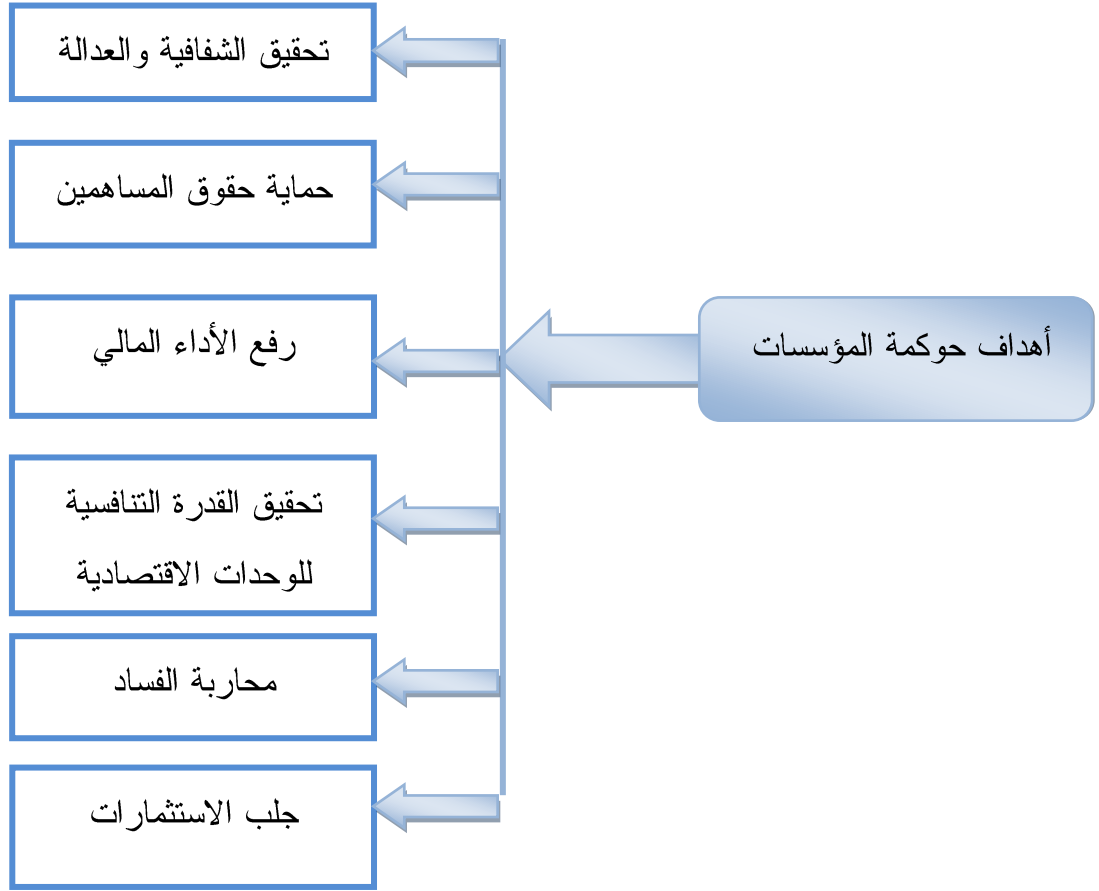
المالي

- 1- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات, وإجراءات المحاسبة, والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.
- 2- تحسين وتطوير إدارة الشركة, ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني إستراتيجية سليمة, وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة, بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- 3- تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.
- 4- تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة, مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها, مما يتيح فرص للعمل وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بالدولة.
- 5- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين, والعاملين والأطراف الأخرى ذوي المصالح الخاصة حال تعرض الشركات للإفلاس.
- 6- الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي بالشركة.
- 7- تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات وضمان استمرارها ونموها

و الشكل التالي يوضح أهداف حوكمة المؤسسات :

الشكل رقم: (1) أهداف حوكمة المؤسسات

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل
المالي



المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

هناك أربع أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة المؤسسية، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهنا سنذكر هذه الأطراف:¹

1- المساهمون

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم. حيث يلعب المساهمون دورا هاما في تطبيق الحوكمة من خلال اختيارهم لمجلس إدارة فعال يستطيع أن يتولى المسؤولية الكاملة ويقود الشركة في الطريق المناسب، حيث يتولى المجلس تغيير مديرين تنفيذيين لهم الكفاءة والخبرة وعلى معرفة وثيقة بالمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة، وكذلك تعيين المراجعين الداخليين، كما يتولى المساهمون تعيين مراجع حسابات بغرض تقييم المعلومات المالية وتحديد صدق وعدالة القوائم المالية وإبداء الرأي الفني المحايد.

2- مجلس الإدارة

هم من يمثلون المساهمين، وأيضا الأطراف الأخرى، مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار مديرين تنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

إن إطار الحاكمية المؤسسية يجب أن يؤمن توجيهها استراتيجيا للمؤسسة، ورقابة فعالة على الإدارة التنفيذية العليا، ومحاسبة ومسألة الإدارة تجاه المؤسسة ومساهميها وهذا يعني أن أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس متساو، وممارسة

¹ بن زعدة حبيبة، دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات، مرجع سابق، ص ص 46-48.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

الحكم الموضوعي المستقل عن الإدارة والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت نفسه.

3- الإدارة

هي المسؤولة عن الإدارة الفعالة للمنشأة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر الإدارة هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

تعتبر الوظيفة الأساسية لمديري الشركات المقيدة بالبورصة في الإشراف على إدارة المنشأة، وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذي تأسست من أجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دور حيوي باعتباره شخص مسؤول عن مصلحة المؤسسة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين.

4- أصحاب المصالح

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل: العملاء، الدائنين، الموردين، العمال والموظفين. ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متضاربة ومختلف في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون على قدرة الشركة على الاستمرار.

هذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة فهم الذين يقومون فعلا بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلعة والخدمات، بدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعية للشركة، فهم الأداة التي تحرك المنظمة.

المحور الثاني: الإطار النظري للتحليل المالي

يعد التحليل المالي من الأدوات الهامة التي تساهم بشكل فعال في تحليل وتفسير بيانات المؤسسة وفق أسس علمية سليمة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسات ومنه صياغة التوصيات لمستخدمي تلك المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة. لذا فقد أصبح هدف التحليل

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

المالي هو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة، وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف باستخدام مختلف الأساليب في ضوء انجازات الماضي والحاضر.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

هناك العديد من التعاريف التي وصف بها التحليل المالي وذلك راجع إلى نظر من وضع ذلك التعريف، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

1- التحليل المالي Financial analysais : عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات¹

2- التحليل المالي: هو عملية المعالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، لأجل الحصول منها على المعلومات التي ستستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.²

3- التحليل المالي: ويصف جتمان (Gitman) التحليل المالي كونه وظيفة الإدارة المالية أو المدير المالي ويتضمن استخدام وتحويل البيانات المالية والمحاسبية إلى شكل يمكن استخدامه مرشدا لتقييم المركز المالي للمؤسسة وتخطيط التمويل المستقبلي وتقييم الحاجة إلى زيادة الطاقة.³

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 03.

² سليمان بن بوزيد، دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2011-2012، ص 75.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 40.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

4- التحليل المالي: هو مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة للقوائم المالية للمؤسسة، وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء الشركة وكشف انحرافاتهما والتنبؤ بالمستقبل.¹

وعليه يمكن النظر إلى التحليل المالي على أنه "عملية المعالجة المنظمة لكم معين من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات المفيدة لعملية اتخاذ القرار" أي أنه مجموعة من الدراسات التحليلية المنظمة التي تتم على البيانات المالية للمؤسسة بهدف بلورتها إلى معلومات ذات مدلولات، مما يساعد في تقييم ماضي وحاضر المؤسسة ومنه التنبؤ بمستقبلها.

المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:²

1- مصادر معلومات داخلية.

2- مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية (Quantitative) أم مؤشرات وصفية (Qualitative).

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي:

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- تقرير مدقق الحسابات والتقديري الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

¹ سليمان بن بوزيد، دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي، مرجع سابق، ص75.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 5.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
- المكاتب الاستشارية.

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي

لاشك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية و الإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المؤسسات وتباعدها مراكز وفروع هذه المؤسسات الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم ، وظهور حيل و أدوات جديدة من الغش والخداع و الاختلاس ،أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي ،وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالاتي ¹ :

أ. التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة سيما إذا استخدم بفعالية في المؤسسات.

ب. يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.

ج. التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.

د. التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

المبحث الثاني: أهداف ومقومات التحليل المالي

التحليل المالي يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيرها وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسة المالية المتبعة للمؤسسة، ولكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد

¹ محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، ط 1، الصايل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 42-43.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

من توفر مجموعة من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها.

المطلب الأول: أهداف التحليل المالي

إن الاستخدامات الأساسية للتحليل المالي تتمثل في الأهداف التالية:¹

- معرفة المركز الانتماني للمؤسسة وكذلك تحديد مركزها المالي.
- تقييم صلاحية السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المؤسسة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية لها.
- تحديد القيمة الاستثمارية للمؤسسة والتخطيط لسياستها المالية للحكم على مركز المؤسسة الفعلي في السوق.
- تحديد المركز المالي للمؤسسة وقيمتها السوقية.
- تحديد نسبة المخاطر المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري.
- تحديد اتجاهات المؤسسة وطريقة أدائها وسياساتها المالية.
- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأكبر عائد.
- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

إن كل الأغراض أو الاستخدامات السابقة تبين مدى أهمية التحليل المالي سواء للمؤسسة أو للجهات التي لها مصلحة بالمؤسسة مثل البنوك و المساهمين و المستثمرين ،وعليه فإن التساؤلات التي يثيرها التحليل المالي كثيرة ومتعددة تمكن إدارة المؤسسة من الاستفادة من نتائج أعمالها في الماضي و الاستنارة بها في المستقبل ، وتعقب عملية التحليل المالي وضع إجابات أو منهج عمل للتساؤلات التي تثيرها عملية التحليل المالي ، وعادة فإن هذه التساؤلات تتمحور حول الاستفسار عن مدى قدرة المركز المالي للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها

¹ سليمان بن بوزيد، دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي، مرجع سابق، ص 81-82.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

الاعتيادية دون مشاكل ، وطبيعة مصادر التمويل طويلة الأجل التي يتكون منها رأس المال وهيكلمهم و العلاقة القائمة بين هيكل رأس المال ومصادر التمويل طويلة الأجل ،ومن التساؤلات أيضا الاستفسار عن الكفاءة التشغيلية للمؤسسة في استخدام وتشغيل أصولها ومدى اقتناع حملة الأسهم عن ربحية المؤسسة ،بما يحقق الأمان أو الاطمئنان على أموالهم وحقوقهم، وترتكز أهمية التحليل المالي على وجود البيانات و المعلومات وجودتها واستخدام أداة التحليل المناسبة سواء كانت بأسلوب كمي أو نوعي ، وأن تكون البيانات ملائمة لعملية التحليل و أن يكون توقيتها مناسباً وأن يكون التحليل موضوعياً وليس مبهماً.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لآبد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب المشروع في أقرب ما تكون إلى الحقيقة ، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه ، ومنها ما يتعلق بمنهج و أساليب و أدوات التحليل التي تستخدمها ، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها .¹

بناء على ما سبق يمكن أن نتطرق إلى المقومات الأساسية للتحليل المالي كما يلي:

1- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية Reliability ، و أن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية Objectivity، من جهة و الملاءمة Relevance من جهة أخرى .

2- أن يسلك المحلل المالي عملية التحليل منهاجاً علمياً Scientific Approach

يتناسب مع أهداف عملية التحليل. كما أن يستخدم أساليب وأدوات Techniques

¹محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 04.

and Tools تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة

للأهداف التي تسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

2-1 أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2-2 أن يبرز الفروض (Assomption) التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات (variables) الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

2-3 ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم إلى التشخيص أسبابها واستقرار اتجاهاتها المستقبلية

3- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق Facts كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

المبحث الثالث: مجالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

يتم استخدام التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ

القرارات ذات الصلة بها، ويشمل التحليل المالي مجالات عدة مثل¹:

1- التحليل الائتماني:

ويهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها المقرض في علاقته مع المقرض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

2- التحليل المالي الاستثماري:

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

ويعتبر هذا المجال من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأوراق المالية أو الاستثمار في مختلف المجالات.

3- تحليل الاندماج والاقتران:

ويقصد بالاندماج والاقتران تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها.

4 - التحليل من أجل التخطيط:

يعتبر هذا النوع من التحليل ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل مؤسسة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استنادا إلى الأداء الذي كان سائدا سابقا.

5- تحليل تقييم الأداء:

يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الملاءة المالية و الربحية وكفاءة الإدارة، واتجاهات النمو في مؤسسات الأعمال إضافة إلى تحديد قيمتها وقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وإمكانية التنبؤ بمستقبل المؤسسة.

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من معلومات التحليل المالي كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ويمكن تصنيف تلك الجهات كما يلي:¹

1- الفئة الأولى: إدارة المؤسسة على مختلف مستوياتها

تتركز اهتمامات الإدارة على مختلف مستوياتها من مجلس الإدارة، المديرون، رؤساء الأقسام والمشرّفون، بشكل عام في الحصول على نوعين من المعلومات:

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة

¹سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص ص 76-81.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

- معرفة وضع المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة
 - تقييم إنجازات المؤسسة في مجال التسويق، البيع والإنتاج
 - التنبؤ بالمستقبل
 - المساعدة في الرقابة المالية
- ونتيجة لعوامل كثيرة متعددة زاد اهتمام إدارة المؤسسة بالقوائم المالية من عدة نواحي وهي:
- أ - باعتبارها تقريراً عن نتائج الأعمال ومراكز الأموال يعرض على المساهمين: وبالتالي يعتبر دليلاً على مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهذا يوضح الاهتمام المتزايد بنصر بعض التحليلات المالية كبيان اضافي يهدف للإجابة على بعض التساؤلات المهمة للمساهمين مثل:
- ما مدى نجاحها في استثمار أموالها التي تديرها؟
 - ما هي اتجاهات كل من الإيرادات والأرباح؟
 - ما اتجاهات توزيع الأرباح؟
- ما مدى نجاحها في سياستها التمويلية في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية؟ وما مدى انعكاس ذلك على حصولها على الأموال بالكمية المناسبة والتكلفة المناسبة في الوقت المناسب؟
- ما مدى نجاحها في إدارة الموجودات على مستوى المؤسسة؟ ثم ما مدى نجاح الإدارات الفرعية في أداء المهام المنوطة بها؟
- إلى أي مدى نجحت إدارة المبيعات في أداء مهمتها؟
- ما هو معدل دوران البضاعة؟ وما علاقة مصاريف البيع بإيرادات المبيعات؟
- ب - باعتبارها أداة للمساعدة في التخطيط السليم للمستقبل: إن التخطيط السليم المدروس والدقيق هو أساس نجاح المؤسسة، وتمثل الموازنة التخطيطية المظهر المحاسبي لذلك التخطيط، ويعتمد الإعداد السليم للموازنة على اعتبارات متعددة منها دراسة تجربة الماضي وتوقعات المستقبل.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

وبما أن القوائم المالية المعدة على أسس محاسبية سليمة تمثل التاريخ المالي للمشروع، فإن تحليلها وتفسيرها يساعد على إلقاء الضوء على الإيجابيات والسلبيات التي أدت إلى الصورة التي تفصح عنها القوائم وبالتالي الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما اتجاه المبيعات؟

- ما معدل التحصيل؟

- ما أسباب الزيادة أو النقصان في مجمل الربح؟

2- الفئة الثانية: أصحاب المصالح المباشرة مع المؤسسة

تضم أطراف متعددة وهم متخذو القرارات خارج الوحدة الاقتصادية أو المؤسسة ممن لهم مصالح مباشرة ووثيقة بالمشروع وهم:

أ - المساهمون الحاليون أو المرتقبون: ويستخدمون القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات استثمارية كسواء محفظة أوراق المالية لاستثمار الأموال في تحقيق أرباح متكررة، أو في تنمية رأس مالهم سواء أكان المستثمر شخصا طبيعيا أو اعتباريا، وقد يكون المستثمر في بعض الحالات أمينا للاستثمار يعمل بالوكالة عن أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، أما المعلومات التي تبحث عنها هذه المجموعة فتتلخص في الحصول على إجابات مناسبة لبعض التساؤلات مثل:

- ما مدى نجاح الإدارة في تحقيق أهداف المؤسسة بتحقيق الربح؟ وبتحقيق مركز تنافسي ممتاز في السوق؟

- ما هو العائد المتحقق على الأموال المستثمرة في المؤسسة؟ أي القوة الإرادية حاضرا ومستقبلا؟

- ما هي اتجاهات المستقبل بالنسبة للمؤسسة؟ ثم ما مدى إمكانية استمراريتها وما معدلات النمو المتوقعة في أنشطتها؟

- ما مدى كفاءة إدارة المؤسسة وقدرتها في رسم سياستها التمويلية؟ وما مدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة؟

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

ب - الدائنون الحاليون أو المرقبون: تشمل هذه المجموعة عموما الدائنين التجاريين (موردون)، حملة السندات، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ويطمح هؤلاء إلى أن تحتوي القوائم المالية عن معلومات اقتصادية متنوعة يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الائتمانية سواء كان ذلك في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، ومنه فإن الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة يستفيدون من التحليل المالي الأغراض التالية:

- تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها؛
- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها.
- تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي.
- تحليل سلامة المركز المالي والائتماني للمؤسسة.
- تحليل سياسة المؤسسة تجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على السداد.

ج - مراقب الحسابات: ويهتم بالتحليل المالي باعتباره وسيلة مهمة لكي يطمئن فيها إلى نتائج أعماله، فيبعد أن ينجو أغلب مراحل عمله - كالمراجعة المحاسبية و التدقيق - أو كلها يتجه إلى المراجعة لانتقالية، و وسيلته في ذلك التحليل المالي حيث يحصل على الاطمئنان الكافي و اللازم قبل أن يعتمد تقريره المرفق بالقوائم المالية، وبخاصة إذا ما علمنا أن المراجع يعتبر مسؤولا أمام غيره من الأطراف التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة، إن المراجعة التحليلية تساعد على التعرف على ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها هي النتائج الموثوقة، وقد تكشف له عن قضايا ونقاط ضعف قد يضطر في ضوءها إلى إعادة مراجعة بعض القضايا، أو زيادة نسبة العينة التي اختارها، ولقد تطورت مسؤوليته في الآونة الأخيرة تطورا سريعا متلاحقا، ويرى بعض الباحثين أنها لا بد أن تشمل:

- مسؤوليته تجاه الإدارة من خلال دوره الاستشاري، وقيامه بوظيفة المراجعة الإدارية؛
- مسؤوليته أمام المجتمع من خلال تقديره النهائي عن قياس التكلفة والعائد الاجتماعي؛

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

3- الفئة الثالثة: أصحاب المصالح غير المباشرة مع المؤسسة:

وتضم أطراف متعددة وهم المستهلكون، الحكومة أو الهيئات الرقابية والمتعاملون في البورصة، وكل هؤلاء هم متخذو القرارات خارج الوحدة الاقتصادية أو المؤسسة ممن لهم مصالح غير مباشرة بالمشروع،

أ - **المستهلكون:** يهتم المستهلكون أو العملاء المرتقبون بتحليل قدرة المؤسسة المالية من حيث قدرتها على تجهيز المستلزمات الإنتاجية لهم، ومعرفة المزايا التي تمنحها المؤسسة لمقارنتها مع المؤسسات الأخرى، ومقدار الحجم النقدي الذي تمنحه المؤسسة واحتساب فترة الائتمان ومدى ملاءمتها لهم، ويمكن القول أن المزايا التي يبحث عنها الموردون و العملاء هي واحدة تجاه المؤسسة ولكن باتجاه معاكس.

ب - **الحكومة و الهيئات الرقابية:** وذلك خاصة في الدول التي تأخذ بأسلوب التخطيط الموجه ، وتقوم هذه الأجهزة أي الهيئات الرقابية بصفقتها ممثلة الحكومة وذلك بالتحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة، وذلك باعتباره خطوة نحو إعداد الخطة الجديدة، و التحليل المالي هنا أداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء، وللمساعدة في التعرف على نقاط الضعف و الفشل في الوحدة الاقتصادية، كذلك تستخدم بعض الحكومات المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية لتحقيق أهداف متعددة ومتنوعة، فهي تفرض نوعا من الرقابة على أسعار منتجات هذه الشركات أو خدماتها، وتقييم أدائها للتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية و البشرية المتاحة لها، ومقارنتها بالوحدات الأخرى ،أو بين الفترات المختلفة للمؤسسة ذاتها، وكذلك لتحديد مدى إسهام النشاط الاقتصادي لكل مؤسسة في القيمة المضافة، واستخدام هذه المؤسسات في إعداد الحسابات القومية.

وكذلك من وجهة نظر الحكومة فان المؤسسات الاقتصادية تدفع ما عليها من ضرائب إلى الدولة، حيث تعتبر الضرائب إيرادات حكومية (ضرائب مباشرة وغير مباشرة)، وتحاول الدول زيادة إيراداتها من الضرائب المتنوعة، وهذا يعني أن مراقبة الدول لحجم الإيرادات والاقتطاعات من الأرباح الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، وذلك لتحديد حجم الوعاء الضريبي ومدى صحة البيانات المقدمة.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

ج - المتعاملون في البورصة: إن تدخل الهيئات المسيطرة على بورصة الأوراق المالية في بعض الدول بوضع اللوائح التي تهدف لضمان نشر القوائم المالية بأسلوب وكيفية يكمن من خلالها ضمان مستويات معينة من الدقة، وبالتالي فرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص لتداول أسهمها في البورصة وهو ما يعتبر اعترافاً من هذه الهيئات بأهمية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضعي من واقع القوائم المالية المعبرة ، ودراسة تحليلية شاملة ومعقدة ، كما يمكن القول أن لهؤلاء الأشخاص في تلك الفئة اهتمامات متعددة الجوانب و المستويات والمعلومات المحاسبية ، وبالتحليل المالي يمكن الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مدى قدرة الشركة على الاستمرار؟
- هل تعبر القوائم المالية بصدق عن نتائج الأعمال ومراكز الأموال؟
- ما مدى إسهام الشركة في الاقتصاد الوطني؟ وإن أمكن ما حجم التكاليف الاجتماعية ومنافعها؟
- هل تمت مراعاة القوانين السائدة وقواعد المحاسبة وفروضها بشكل سليم ودقيق ومستمر؟
- هل توفر القوائم المالية سمي الثقة والموضوعية التي تجعلها صالحة لتقدير الأعباء الضريبية، وللاستخدام الأمثل في إعداد الحسابات القومي؟ وبالتالي فالأولى إعطاء القناعة والمصادقية للأطراف المعنية.

المحور الثالث: العلاقة العملية للتحليل المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات

المبحث الأول: الطرق المستخدمة في التحليل المالي

المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

هي مجموعة من الوثائق هدفها إعطاء معلومات صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، الأداء والتغيرات في هذه الوضعية، حيث تصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وذلك لتجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسية تبعا لخصائصها الاقتصادية، وتعرف هذه التصنيفات الرئيسية بعناصر القوائم المالية ومن أبرزها:

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي):

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها تبين الموارد المتاحة لها والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد.¹

عناصر الميزانية:

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.²

1-الأصول: وتعرف أيضا بالموجودات وهي الممتلكات المادية والمعنوية مثل المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري والأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة الأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين (رأس المال) أو الغير أي القروض بمختلف أنواعها لذا فالأصول تعرف أيضا بالاستخدامات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها.³

وتقسم الأصول إلى ما يلي:

1-1الأصول الجارية (الأصول المتداولة): تعرف بالأصول الجارية، وهي التي تمتلكها المؤسسة بغرض الاستخدام أو البيع لمدة عام أو اقل، أي التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال سنة واحدة أو اقل، وتشمل الأصول المتداولة كل من الاستثمارات قصيرة الأجل و أوراق القبض، لمخزون، المصروفات المدفوعة مقدماً.⁴

¹ مفلح محمد عقل، في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن،2011، ص256.

² المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد27، المادة رقم 33، ص18.

³ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ضمن المخطط المحاسبي الجديد، دار النشر جيطلي، برج بوعريبيج،2009، ص10.

⁴ اسعد حميد العلي، الإدارة المالية، دار وائل للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة،2017، ص 235.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

1-2 الأصول غير الجارية (الأصول غير المتداولة): ويقصد بها كافة النفقات الاستثمارية التي أنفقتها المؤسسة على اقتناء الموجودات لاستخدامها لأمد طويل أي لتحفظ بها لأغراض العمل والإنتاج و ليستهدف بيعها.¹

2-الخصوم: إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة، وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء والأرباح غير الموزعة وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها.²

وتنقسم الخصوم إلى ما يلي:

2-1 رؤوس الأموال الخاصة: وتمثل الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية. إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد.³ وتتضمن:

- رأس المال.

- الاحتياطات.

- فرق إعادة التقييم.

- نتيجة الدورة.

- العلاوات.

2-2 الخصوم غير الجارية (غير المتداولة): وهي الخصوم التي يكون تاريخ استحقاقها أكثر من شهر وتتضمن⁴:

- القروض والديون المالية.

- الضرائب المؤجلة خصوم.

¹مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية: 388 معيار للتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة، دار المناهج، ط1، الاردن، 2014، ص، 186.

²عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص12.

³مصطفى كمال، عموميات حول الميزانية، منتدى المحاسب العربي،

الرابط: <https://accdiscussion.com/acc19025.html>، 2022-04-08، 19:03.

⁴شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، 2008، ص، 77.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

- خصوم أخرى غير جارية.
- المؤونات والخصوم المماثلة.
- 2-3 الخصوم الجارية(المتداولة): هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال اثني عشر شهرا الموالية من تاريخ الإقفال.¹ وتتضمن:
 - الموردون والحسابات الملحقة، وتشمل الحسابات الدائنة، أوراق الدفع قصيرة الأجل والأجور المستحقة.
 - الضرائب، وتشمل الضرائب المستحقة الدفع والمصاريف الأخرى المستحقة.
 - حسابات الخزينة السالبة وما يعادلها (السحب على المكشوف).

أهمية إعداد الميزانية:

- تلبية المتطلبات القانونية.
- إظهار أصول وخصوم المؤسسة بتاريخ محدد ومنه تحديد مركزها المالي وهذا ما جعل البعض يعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.
- تمكن الميزانية من تعريف الغير (بنوك، دائنون، عملاء...) عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- حساب نتيجة الدورة وهذه النتيجة يمكن حسابها بواسطة الميزانية أو بواسطة حساب النتيجة.

ثانيا: جدول حساب النتائج(قائمة الدخل):

هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية. فجدول حسابات النتائج يترجم

¹ Rachida BOURSALI, " LES NORMES COMPTABLES DU SCF" ALOULFIA TALITA ,oran, 2010, p 23.

نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه إستهلاكاته (أعباءه). وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة.¹

كما نميز نوعين من جدول حساب النتائج:

- جدول حساب النتائج حسب الطبيعة.
- جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

ونخص بالذكر أن في الجزائر يتم الاعتماد على جدول حساب النتائج حسب الطبيعة من قبل كافة المؤسسات التابعة للنظام المحاسبي المالي لان إعداده يعتبر إجباريا من وجهة النظر الضريبية عند التصريح الضريبي الخاص بنهاية الدورة المالية.²

أ- عناصر جدول النتائج:

يتم من خلال جدول حساب النتيجة عرض مختلف أعباء المؤسسة إما حسب وظيفتها (تكاليف التصنيع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية،)، أو حسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، نفقات المستخدمين،)، أي على الأساس الذي يقدم من خلاله معلومات صادقة حول وضعية المؤسسة، ويجب أن يشمل كحد أدنى العناصر التالية:

- إيرادات ونتائج الأنشطة التشغيلية.
- الأعباء المالية (أعباء التمويل).
- أعباء المستخدمين.
- الأعباء الضريبية.
- مخصصات الإهلاك وخسائر القيمة التي تخص الأصول العينية.
- مخصصات الإهلاك وخسائر القيمة التي تخص الأصول المعنوية.
- النتيجة من النشاطات العادية.
- الأرباح و الخسائر من النشاطات غير العادية.

¹مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص24-25.

²الجريدة الرسمية رقم 19 لسنة 2009، مرجع سابق، ص28.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

- صافي الربح أو الخسارة للدورة الجارية.

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى الشركات المساهمة.

ب- مميزات وخصائص جدول حساب النتائج: يسمح هذا الجدول بتحقيق الميزات والخصائص التالية:

ثالثاً: جدول تدفقات الخزينة:

تعد قائمة تدفقات الخزينة هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة الميزانية وقائمة حساب النتيجة، والتي أصبح لزاماً على المؤسسات إعدادها وتعتبر قائمة الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على التغيرات المالية للمؤسسة وتعرف على أنها:

تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية واستخداماتها في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.¹

محتوى قائمة تدفقات الخزينة:

حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي تحتويها قائمة تدفقات الخزينة، حيث يجب أن تتضمن قائمة تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحساب النتائج الحاصلة خلال السنة المالية حسب مصدرها وهي تتمثل في:²

- تدفقات الخزينة التي تولدها الأنشطة التشغيلية غير مرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل.

- تدفقات الخزينة التي تولدها أنشطة الاستثمار والتي تتمثل في عمليات سحب الأموال عن اقتناء أصول طويلة الأجل أو تحصيل الأموال من بيع أصول طويلة الأجل.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الجزء الأول، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص222.

² القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008.

- تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل وهي الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالزيادة أو النقصان.
- تدفقات أموال متأتية من فوائد حصص الأرباح، تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

طرق عرض قائمة تدفقات الخزينة:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة:

- 1 - الطريقة المباشرة: تعتمد الطريقة المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة على قاعدة الإفصاح المالي، حيث أنها تبين بالتفصيل المكونات الرئيسية للتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ومن خلال حصر كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتبويبها ضمن البنود الرئيسية الواجب وضعها في جدول تدفقات الخزينة.¹
- 2- الطريقة غير المباشرة: تركز هذه الطريقة على الفروق بين الربح المحاسبي والمبلغ الصافي للتدفقات النقدية، وتبدأ هذه الطريقة بصافي النتيجة مضافا إليها أو مخصوما منها التغير في حسابات الأصول والخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل ما عدا النقدية وما يعادلها.²

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

إن التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل المالي ومن أكثرها شيوعا في أوساط المحللين الماليين، حيث تسمح هذه النسب بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم إصدار أحكام حول وضعها المالي.

¹محمد الامين خنيوة، " فعاليات إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان CSHB، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007/2008، ص71.

²شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص172.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

1- نسب السيولة: تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (خصومها المتداولة) مما لديها من نقدية و أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة) وبدون خسارة.¹
وهناك ثلاثة نسب تقيس السيولة:²

- نسبة السيولة العامة: وتعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة و كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة، بشكل مفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة، أو الحصول على قروض جديدة وتحسب بالعلاقة التالية:

- السيولة المختصرة: تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول، قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30 % كحد أدنى و 50 % كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل وتحسب بعلاقة التالية:

- السيولة الفورية: تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وحدودها بين 20% كحد أدنى و 30 % كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى تعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منها غير مستعملة. وتحسب بالعلاقة التالية:

¹د. جمال الدين المرسي، د. احمد عبد الله اللحح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006، ص156.

²د. سعداوي مراد مسعود جامعة المدية (الجزائر)، د. مختاري فتيحة جامعة بشار (الجزائر)، د. بوساحة محمد لخضر المركز الجامعي تيسمسيلت (الجزائر)، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017-2018، مجلة المعيار، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASPJ، المجلد 11 رقم: 04، 2020، ص44.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

2-نسب النشاط: تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، وتعرف أيضا بنسب إدارة الموجودات لأنها تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات.¹

وهناك مجموعة من النسب:

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات (HT) / الأصول المتداولة

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

متوسط فترة التخزين = 360 / معدل دوران المخزون

معدل دوران المدينون = صافي المبيعات الآجلة السنوية (TTC) / الزبائن و الحسابات الملحقه
- تسبيقات الزبائن

متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران المدينون

معدل دوران الدائنون = مشتريات سنوية آجلة (TTC) / موردون وحسابات ملحقه - تسبيقات
الموردين

متوسط فترة التسديد = 360 / معدل دوران الدائنون

¹ أ.فهمي.مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دار الطبع والنشر فلسطيني -رام الله-، ط1، 2008، ص35

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل المالي

3- نسب الربحية: تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن. وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية. وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، أن المؤسسة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح. ومن أهم هذه النسب ما يلي:¹

3-1 مجمل الربح إلى المبيعات: تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية، كما توضح مدى انخفاض سعر البيع الفردي دون تحويق خسائر، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مجمّل الربح إلى المبيعات} = \text{مجمّل الربح} / \text{رقم الأعمال الصافي (HT)}$$

3-2 صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات: تكمل هذه النسبة السابقة، وهي توضح المدى الذي يمكن للمؤسسة أن تخفض فيه سعر البيع الفردي قبل أن تتعرض للخسائر وعند حساب النسبة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المصاريف والاعباء وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{رقم الأعمال}$$

3-3 معدل العائد على الاستثمار (ROA): تشير هذه النسبة إلى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

¹شعشوع أحمد، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (LMD) في علوم التسيير، السنة الجامعية 2020/2021، ص56-57.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة والفوائد المالية / مجموع الأصول

3-4 معدل العائد على حقوق الملكية: تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / صافي حقوق المساهمين

4- نسب المديونية: تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها، بالمقارنة مع التمويل المقدم من قبل المالكين. وتدعى هذه النسب أيضا بنسب الرفع المالي، ويستخدم العديد من النسب في هذا المجال نذكر منها:¹

4-1 نسبة الدين إلى إجمالي الأصول: هي النسبة من الأصول الممولة عن طريق الاقتراض وتعني نسبة المديونية العالية أن خطر الإفلاس مرتفع وأن تكاليف التمويل من مصادره المختلفة سوف ترتفع في المستقبل، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الدين إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

4-2 نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تشير هذه النسبة إلى درجة اعتماد المؤسسة على الديون لتمويل عملياتها مقارنة بالتمويل عن طريق حقوق الملكية وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة منخفضة لان انخفاضها يمثل حماية لهم في حالة تصفية المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / حقوق الملكية

4-3 نسبة عدد مرات تغطية الفوائد: تبين هذه النسبة إلى أي مدى يمكن لأرباح الشركة أن تتدنى ولا يزال باستطاعتها تغطية ودفع الفائدة على ديونها، فإذا كان عدد

¹ Elearn

نسبة عدد مرات تغطية الفوائد = صافي الربح التشغيلي / الفوائد

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

مرات التغطية متدنيا فان أي انخفاض في أرباح المؤسسة قد يضطرها إلى التوقف عن دفع الفوائد ويعرضها لمخاطر الإفلاس، وتحسب وفق العلاقة التالية:

5- نسب المردودية: يقصد بالمردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، ومن أهم هذه النسب ما يلي:¹

1-5 المردودية التجارية: هذه النسبة تبين كم من دينار واحد من رقم الأعمال يؤدي إلى نتيجة السنة، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان هذا المؤشر على وضعية حسنة للمؤسسة وبالتالي في تعيين مدى مساهمة رقم الأعمال في تحقيق النتيجة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / المبيعات الصافية (رقم الأعمال السنوي HT)

2-5 المردودية المالية: تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأول سواء من الناحية الإنتاجية أو ناحية توظيف الأموال، وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال خاصة

3-5 المردودية الاقتصادية: تقيس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة وتعتبر على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر، وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية للدورة / مجموع الأصول

¹مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سابق، ص ص 47-48.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل المالي

6- نسب التمويل: تقيس هذه النسب مدى اعتماد مدى مساهمة الأموال بأنواعها في

التمويل ومن أهم هذه النسب ما يلي:¹

6-1 نسبة التمويل الدائم: تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة،

إذا كانت أكبر من 1 يعني وجود رأس مال عامل صافي موجب، بالإضافة إلى

وجود هامش أمان مالي، وإذا كانت أقل من 1 يعني وجود رأس مال عامل سالب

وبالتالي يكون للأصول الثابتة تمويل نسبي بواسطة الأموال الدائمة، وتحسب وفق

العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

6-2 نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها

الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

6-3 نسبة الاستقلالية المالية: تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى

اعتمادها على أموالها الخاصة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية

التوازنات المالية هي التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة

واستغلالها من جهة أخرى. حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي توافق

استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات في مدة تحقيقها والتي توافقت مع درجة ثبوتها

¹ Elearning.univ-bba.dz ,16-05-2022, 08:30

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

وهكذا ينتج ثلاث مستويات من التوازنات المالية: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة:¹

1- رأس المال العامل: يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، يكتسي حساب رأس المال العامل أهمية كبيرة بالنسبة للدائنين إذ أنه يعطي فكرة عن سيولة المؤسسة في الأجل القصير كما أنه يعكس قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية وقدرتها على سداد التزاماتها عند استحقاقها، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات}$$

ويوجد ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي²:

- رأس المال العامل $0 <$ ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- رأس المال العامل $0 =$ يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل الاحتياجات طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.
- رأس مال العامل $0 >$ يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز

¹عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعويينة، أدوات قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج الائتمان في مؤسسة تواب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد12 عدد01، 2021، ص115.

²الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الادارة المالية)"، مرجع سابق، ص83.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

1- احتياج رأس المال العامل: ويعرف بأنه ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

ويوجد ثلاث حالات لاحتياج رأس المال العامل وهي:¹

- احتياج رأس المال العامل $0 <$ معناه أن احتياجات التمويل الدورية تفوق موارد التمويل الدورية، مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال ما يستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- احتياج رأس المال العامل $0 =$ معناه أن احتياجات التمويل الدورية تساوي موارد التمويل الدورية وهي حالة توازن دورة الاستغلال، لكن هذه الحالة قد تكون خطيرة على المدى القصير إذا كان رأس المال العامل الصافي سالب.
- احتياج رأس المال العامل $0 >$ معناه أن احتياجات التمويل الدورية أقل من موارد التمويل الدورية، أي وجود فائض في تمويل دورة الاستغلال، هذه الحالة ال تستدعي وجود رأس المال العامل الصافي موجب فهذا معناه أن المؤسسة قد حققت فائضا في تمويل دورة الاستثمار وفائضا في تمويل دورة الاستغلال، الشيء الذي قد يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لخزينة مرتفعة، ومنه قد يسبب مشكلا في الربحية (أي وجود موارد مالية تفوق الاحتياجات).

¹شعشوع أحمد، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مرجع سابق، ص67.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

2-الخزينة: عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الخارجية والداخلية أي الأموال من وإلى

المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال

ويوجد ثلاث حالات للخزينة:¹

- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل الخزينة < 0 في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل الخزينة > 0 المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

- رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل الخزينة = 0 أي الخزينة المتلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل.

المبحث الثاني: مدى فعالية التحليل المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات

¹ رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، منتديات محاسبة دوت نت، <https://tinyurl.com/ys3vkt4>، 15-03-

المطلب الأول: دور نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

يُعتبر اتخاذ القرار الركن الأساسي في العملية الإدارية؛ حيث إنه يشمل أنشطة الإدارة، ووظائفها جميعها، فعلى سبيل المثال، عند أداء الإدارة لوظيفتها في الرقابة، فإنها تتخذ القرارات لتحديد المعايير المناسبة لقياس نواتج الأعمال، والتعديلات اللازم إجراؤها على الخطّة، والحرص على تصويب الأخطاء في حال وجودها، وما إلى ذلك، وبسبب ما تواجهه الأنظمة الإدارية الحديثة من تعقيدات في أهدافها -حيث قد يكون هناك تعارض بينها أحياناً- أصبح هناك ازدياد في المشاكل التي تواجه القيادات الإدارية، وعليه فقد ازدادت الحاجة إلى اتخاذ القرارات التي من شأنها مواجهة هذه المشكلات¹.

ومن هنا لا بد لنا من تعريف القرار لغة، حيث إنه مصدر للفعل (قرّ)، يُقال: قرّ رأيه على الأمر؛ أي أزمع، وعقد النيّة عليه، والقرار: هو المُستقرّ الثابت؛ إذ نقول: لا قرار له؛ أي أنه غير ثابت، وهو يُعبرُ عمّن لا يَسْتَقِرُّ على رأيي، والقرار لغة يعني: الرأيُ يُمضيه من يملكُ إمضاءه، وهو أمر يصدر عن صاحب النفوذ².

أمّا اصطلاحاً فقد ورد تعريفه من قبل العديد من الباحثين، وذلك على النحو الآتي:
أورد برنارد تعريفه بأنه: "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية، أو رد فعل مباشر³.
عرّفه عبد الكريم درويش بأنه: "النواتج النهائيّ لحصيلة مجهود متكامل من الآراء، والأفكار، والاتصالات، والجدل، والدراسات التي تمت في مستويات مختلفة في المنظمة.

¹وردة برويس، فعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاساتها على أداء العاملين، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراة العلوم في علم الاجتماع تخصص تنميه الموارد البشرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص181-182، (2014/2015م)، بتصريف.

²تعريف و معنى نموذج اتخاذ القرار في معجم المعاني الجامع"، www.almaany.com.

³أمنة مسغوني، وسهيلة شوية، آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم و عمل، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014/2015، ص36.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

ويمكن تعريف عملية اتخاذ القرار على أنها: اختيار أحد البدائل المتاحة، على أسس علمية، وموضوعية، وضمن مبادئ المنظمة، ومعاييرها المتفق عليها¹.

الأهمية:

يرتبط اتخاذ القرار بالحياة اليومية للأفراد، والجماعات، والمنظمات، حيث تبرز أهميته من ناحيتين،²

الناحية العلمية: تبرز أهمية عملية اتخاذ القرار في كونها وسيلة ناجحة لتنفيذ استراتيجيات المنظمة، وأهدافها بشكل موضوعي، كما أنها تساهم بشكل فعال في إنجاز العمليات الإدارية كلها، من تنظيم، ورقابة، وتخطيط، وما إلى ذلك من عمليات، إضافة إلى أنها تجسّد الأهداف، والسياسات، وتفسرها، وتنفيذها، وهي تجمع المعلومات الضرورية للوظائف الإدارية باستخدام وسائل التكنولوجيا المختلفة.

الناحية العملية: حيث تساعد القرارات على كشف مواقف الرؤساء، والكشف عن العوامل التي تضغط على متخذي القرار، سواء كانت عوامل خارجية، أو داخلية، مما يجعل عملية الرقابة أسهل، إضافة إلى أن مواجهة الضغوط في المستقبل تصبح بصورة أفضل، ومن الجدير بالذكر أن اتخاذ القرارات وسيلة تقاسُ بها مقدرة الرؤساء على أداء وظائفهم، ومهامهم الإدارية.

أنواع القرارات:

يتمّ تصنيف أنواع القرارات؛ تبعاً لعدّة أسس، منها³:

¹ خلاصي مراد، اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الإطار في العمل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس وعلوم التربية و الأرتوفونى، تخصص علم النفس التنظيمي و تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007 بتصرف، ص 30.

² أمّنة مسغوني، مرجع سابق، بتصرف، ص ص 38-39.

³ وردة برويس، مرجع سابق، ص ص 185-190.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

بحسب الهدف: وتُصنّف على النحو الآتي: القرارات الفعالة: وهي تعتمد مستوى أعلى من الفهم الفكري؛ أي تهتمّ بمفاهيم استراتيجية شاملة، ولها تأثير فعال. القرارات غير الفعالة: وهي مفاهيم جزئية لا تحقّق هدفاً فعالاً.

بحسب الوظائف الأساسية للمؤسسة: وتُقسّم إلى: قرارات لها ارتباط بالعنصر البشري، كاختيار الموظفين، وتحديد الأجور، والتدريب، وغيرها. قرارات لها ارتباط بالتسويق، كنوعية السلع، ووسائل الإعلان، وتحديد الأسواق، وغيرها. قرارات لها ارتباط بالإنتاج، كنوع الآلات المستخدمة، والموادّ الخام، وغيرها. قرارات لها ارتباط بالتمويل، كتوزيع الأرباح، وتحديد رأس المال اللازم، وما إلى ذلك.

بحسب الأهمية: وتُقسّم إلى: قرارات إدارية، قرارات استراتيجية، قرارات تشغيلية.

بحسب مدى مناسبة اتخاذها: حيث تُقسّم إلى: قرارات استثنائية، قرارات وسيطة.

بحسب البرمجة: وتُقسّم إلى: قرارات مُبرمجة. قرارات غير مُبرمجة.

بحسب أساليب اتخاذها: حيث تُقسّم إلى: قرارات كمية. قرارات وصفية.

بحسب ظروف اتخاذها: وهي على النحو الآتي: قرارات يتمّ اتخاذها تحت ظروف المخاطرة، قرارات يتمّ اتخاذها تحت ظروف التأكد، قرارات يتمّ اتخاذها تحت ظروف عدم التأكد.

بحسب النمط الإداري لمتخذها: وهي على النحو الآتي: القرارات التشاركية. القرارات المنفردة.

بحسب المناحي التنظيمية: وهي: قرارات خاصةً موجهة نحو حالات، أو أفراد مُعيّنين. قرارات عامّة موجهة نحو حالات، أو أفراد غير مُعيّنين.

دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات:

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة، كما أنها تقيم أداء المؤسسة، بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرارات تخطيط الاستثمارات، بالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار الأنسب باختيار لأفضل مقترح استثماري، ويتم تقييم القرارات الاستثمارية.

دور النسب المالية واستخداماتها في اتخاذ القرار:

تشكل النسب المالية جانبا هاما في عملية التحليل المالي لنشاط ونتائج الأعمال للمؤسسات الاقتصادية، لذلك فإن التحليل المالي بالنسب المالية له هدف رئيسي وهو شرح وفهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية بغرض تسهيل الأمر لمتخذ القرار عند اتخاذه لقرارات مالية، إضافة إلى استخداماتها المتعددة حسب القائم بعملية التحليل المالي.

دور النسب المالية في اتخاذ القرار:

إن تحليل نسبة واحدة فقط لا يعطي المعلومات الكافية لحل مشكلة ما، وإنما يجب تحليل مجموعة من النسب بغية إعطاء متخذ القرار معلومات كثيرة تساعد في اتخاذ القرار الصحيح.

وتستخدم النسب المالية في عدة قرارات مالية منها¹:

1- استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي: بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قوائم المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من التقدير الشخصي والخبرة المكتسبة لمتخذ القرار بالإضافة إلى الاستعانة بالنسب المالية لشركات مماثلة في نفس القطاع.

2- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام : تستخدم في تقدير التدفقات النقدية الداخلة في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري، ويستخدم التدفقات النقدية في مجال الموازنة الرأسمالية بتقدير التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة وترتبط التدفقات النقدية بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة الذمم المالية والمخزون لتنفيذ هذا الاقتراح الاستثماري، إلا أنه من الصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين الذمم النقدية والمخزون وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي

¹السعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام-عين بسام- البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 2017- 2018، صص 53-54.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

تغير من هذه العلاقات فإذا كان الاقتراح متشابهًا للاستثمارات الحالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض و المخزون التي تساعدها على اتخاذ القرار المالي.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في مبادئ حوكمة المؤسسات (الإفصاح والشفافية)

إن القوائم المالية المحاسبية تتضمن معلومات عن نتائج الأحداث المالية، لأن تحليلها يزود المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية¹ مفهوم الإفصاح المحاسبي: يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها.

مفهوم الشفافية المحاسبية: تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق، فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفقا للمعايير الخاصة بإعدادها دوليا، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في تحسين الأداء:

تعريف تقييم الأداء:

يحاول الباحث تقديم بعض المفاهيم المختلفة لعملية تقييم الأداء، وذلك من خلال التعاريف التالية:
- هي عملية قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالمعايير التي سبق تحديدها والمستمدة من الأهداف المتوقعة وتحديد الانحرافات، ووضع الخطط اللازمة لتحسين الأداء.

¹محمد البشير بنعم ،دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2013، ص146

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

- عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها يخص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين، كما في استخدام التحليل المالي والمراجعة الإدارية

1- التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء:

يعتبر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور ادائها خلال فترات معينة وذلك انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:¹

- تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

- تقييم الأداء والتمويل: الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة ادراك قيود التمويل التي قد تواجهها.

- تقييم الأداء والمردودية: تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بكل من النتيجة ومجموع رأس المال، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

2- دور التحليل المالي في توجيه القرارات لتحسين الأداء :

من الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يومياً في ثلاثة مجالات أساسية وهي:

- استثمار الموارد؛

- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد؛

- تمويل الموارد المالية.

¹إيمان مرواني، تعزيز حوكمة المؤسسات باستخدام أدوات التحليل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020 2021، ص 36

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل

المالي

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسة هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد بطبيعية الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي:

- اختيار الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.
- توجيه عمليات للنشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام ، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر اقراض خارجية. إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم، وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في انشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة، والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطرو أدوات تحليلية مناسبة، وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والتحليل
المالي

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل يمكن أن نُؤكِّدُ بضرورة تطبيق الحوكمة في المؤسسات، باعتبارها أداة تضمن السير الحسن لإدارة المؤسسة وضمان تحقيق أهداف الشركة المتمثلة في الاستمرارية وتعظيم الأرباح.

ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها ويهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وتحليلها من أجل اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ولتعزيز حوكمة الشركات تم اعتماد أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، لتحليل مختلف النتائج المتحصل عليها من استخدام هذه الأساليب والمساعدة على اتخاذ القرارات المالية المناسبة في الوقت المناسب.

**الفصل الثاني: دراسة ميدانية
لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة
لولاية برج بوعريريج**

تمهيد الفصل:

بعد التطرق إلى الجانب النظري حيث تم عرض مفهوم الحوكمة والتحليل المالي وأدواته، بالإضافة إلى العلاقة بينهما. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، وجب علينا القيام بدراسة ميدانية لأحد المؤسسات، ولقد وقع الاختيار على مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة "EMBAG" (برج بوعريريج) لتطبيق منهج وأهداف الدراسة للوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد البحث.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية بمؤسسة EMBAG

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها

أولاً: نشأة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج

ظهرت مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج بهذه التسمية في 22 جويلية 1999، وهي شركة مساهمة تملك أسهمها الدولة برأس مال اجتماعي يقدر بـ 300 مليون دج وقد خلفت هذه المؤسسة وحدة برج بوعريريج التابعة للمؤسسة الوطنية للصناعات السيليلوزية، هذه الوحدة التي شرع في إنشائها في 11/05/1975 من قبل شركة INGECO الإيطالية، وانتهت الأشغال بها يوم 20/08/1978 ودخلت في الإنتاج ابتداء من 11/01/1979، وتقوم بإنتاج العلب بكل أصنافها بالإضافة إلى الأكياس الكبيرة، المتوسطة والصغيرة.

ثانياً: موقع مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج

تقع وحدة الإنتاج لمؤسسة « EMBAG » برج بوعريريج بالمنطقة الصناعية الموجودة جنوب المدينة على بعد 1 كلم على الطريق الوطني رقم 45 الرابط بين مدينتي المسيلة وبرج بوعريريج، وهي تتربع على مساحة قدرها 28 هكتار منها 5,7 هكتار مغطاة، وتتكون الوحدة الإنتاجية من مبنى إداري يحتوي على مختلف المصالح الإدارية، بالإضافة إلى ثلاث ورشات كبرى متخصصة في إنتاج الأكياس الكبيرة، المتوسطة، الصغيرة والعلب.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسة

أولاً: الأهمية

تقوم مؤسسة EMBAG برج بوعريبريج بإنتاج وسائل التعبئة والتغليف، والغلاف لم يعد في المفهوم التسويقي الحديث ذلك الشيء المحيط بالسلعة والذي يهدف فقط لحفظها من التلف بل أصبح ضرورة لا مناص منها وجزءا مهما من استراتيجية الترويج بالنسبة للكثير من المنتجات ، بالإضافة إلى دوره التعريفي وبالتالي أصبح جزء رئيسيا في المنتجات وأحد محددات النجاح والفشل له ، والأغلفة المقدمة من قبل مؤسسة EMBAG «تمتاز بالجودة العالية والسعر التنافسي ولذلك نجد الكثير من المؤسسات الخاصة والعمومية تقبل عليها كما أن المؤسسة توفر الغلاف وفق متطلبات الزبون وتصميماته تماما كما تقترح نماذج على المؤسسات التي لا تملك أفكارا محددة، بالإضافة إلى أن منتجها يتماشى ومبدأ التنمية المستدامة الذي تبنته الحكومة ، حيث أن كل الأغلفة المنتجة من الورق أقل تلويثا للبيئة؛ إن تغطية مؤسسة EMBAG «لقطاع سوقي وطني مهم جنب الدولة نزيفا للأموال للخارج إذا ما لجأت مؤسساتنا الوطنية للمؤسسات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى الإسهام الكبير التي تقدمه المؤسسة للتنمية المحلية خاصة فيما يتعلق بالتشغيل.

ثانيا: الأهداف

نظرا لما تكتسبه عملية التوضيب من أهمية بالغة في تطوير معظم القطاعات الاقتصادية الوطنية فإن الشركة تسعى للاهتمام بالمواد الأولية المتاحة على الصعيد الوطني المتوفرة خاصة بالهضاب العليا، حيث يتحول كيميائيا إلى مادة سيليلوزية قابلة لإنتاج الورق.

كما تهدف إلى القضاء على التبذير باستعادة فضلات الإنتاج من الورق والاستفادة من الأوراق القديمة، اعتمادا على أرشفة الإدارات العمومية، وأوراق التوضيب المستعملة والجرائد والكراريس القديمة، كما تهتم المؤسسة بتطوير نوعية التغليف بشكل يتلاءم مع كل منتج نظرا للدور الذي يلعبه التغليف في رواج السلعة، حيث إن إغراء المستهلك يؤدي إلى سهولة تسويق المنتج، إلى جانب هذا تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهداف أخرى في إطار

مخطط التنمية نذكر منها:

- توفير مناصب الشغل.

- تحقيق النوعية الإنتاجية.

- توفير المواد الاستهلاكية.
- منافسة المنتجات العالمية وجلب العملة الصعبة.
- تحقيق الإدماج الاقتصادي الوطني ورفع قيمة الإنتاج الوطني.
- تحقيق المخطط السنوي مع المؤسسات من نفس النوع.
- المشاركة في تطوير وتنمية عملية استعادة المنتجات السيليلوزية.

المطلب الثالث: نشاط المؤسسة

مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة هي مؤسسة عمومية متخصصة في تحويل الورق بأصنافه

وطباعته وتملك خطين أساسين للإنتاج وهما:

الخط الأول: خاص بإنتاج الأكياس بأنواعها:

1- أكياس كبيرة الحجم.

2- أكياس متوسطة الحجم.

3- أكياس صغيرة الحجم.

الخط الثاني: مختص في إنتاج العلب المطوية بالإضافة إلى خط ثانوي يقوم بإنتاج متنوع

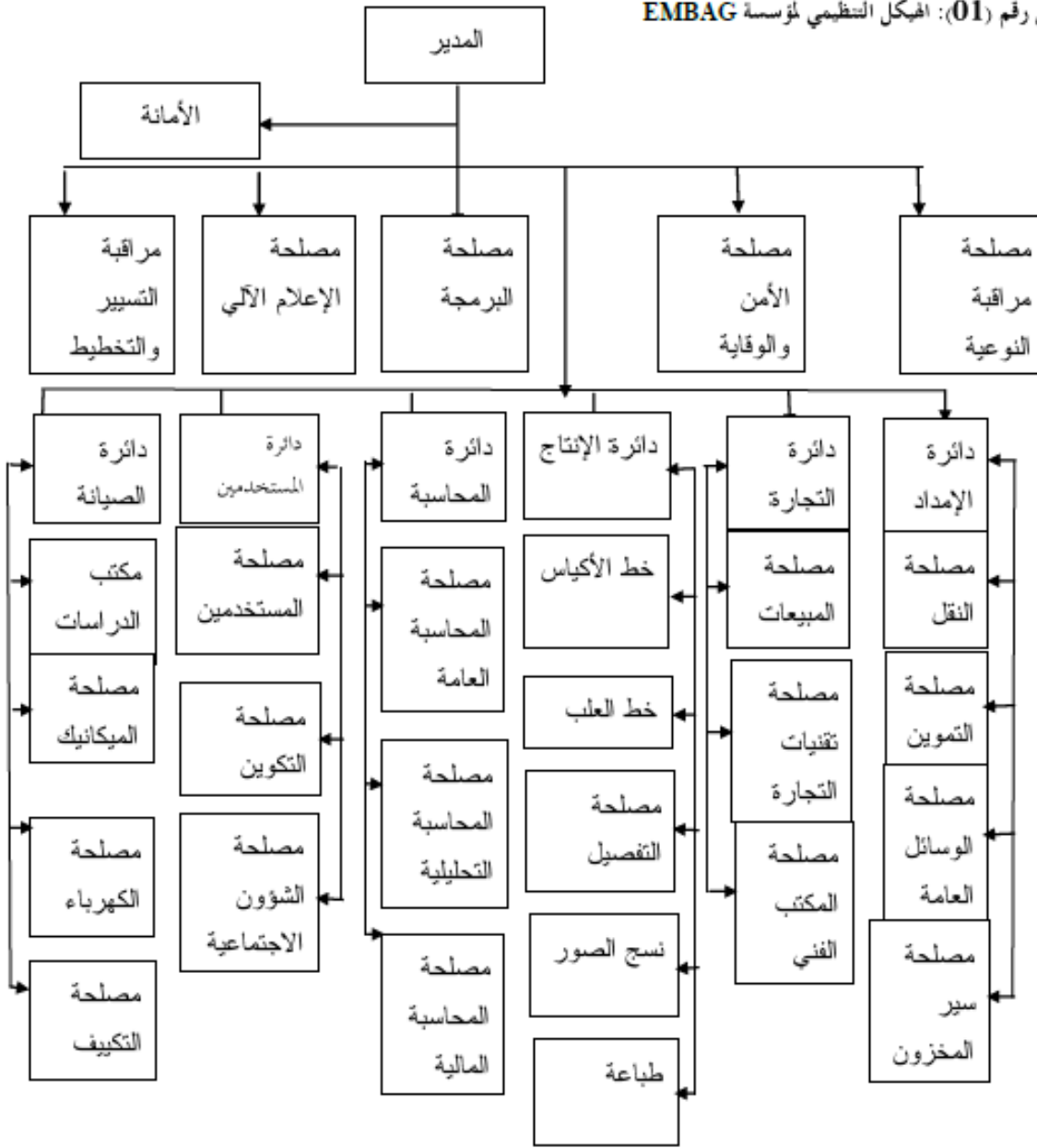
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تبعاً لمبدأ تقسيم المهام وتحديد الوظائف والمسؤوليات فان الوحدة تنقسم إلى عدة مديريات

ومصالح في إطار عمل منسق ومنسجم لتحقيق التسيير الفعال والمتكامل لتحقيق الأهداف

الإنتاجية، وسوف أتطرق إلى أهم المديريات الموجودة بالهيكل التنظيمي، في الشكل رقم (1)

شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة EMBAG



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق والمعلومات المتحصل عليها.

من خلال الهيكل التنظيمي، ووفق موضوع الدراسة يتم تقديم المديرية التالية:

1- مديرية الموارد البشرية: هي مديرية تهتم بشؤون العاملين وتسهر على الاستعمال العقلاني لليد العاملة وتسعى إلى تحقيق ظروف عمل جيدة وتحسينها باستمرار، بالإضافة إلى

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون

الطباعة

بعض الوظائف والمهام الأخرى كالاستقطاب، الاختيار، التعيين، التكوين التحفيز.الخ، وتتكون من مصلحة التوظيف والتكوين.

1-1 مصلحة المستخدمين: وتتمثل مهمتها في متابعة العاملين من حيث الأجور ودفع التأمينات الاجتماعية واحترام القوانين السارية المفعول والسهر على تطبيق القوانين الداخلية للوحدة فيما يخص تنظيم سلوك الأفراد وذلك بفعل المنازعات فيما بينهم.

1-2 مصلحة التوظيف والتكوين: تم بتكوين العمال الجدد والمترشحين بصفة خاصة ودفع الكفاءة في المستوى الإنتاجي للعمال القدامى بصفة عامة

2- مديرية المالية والمحاسبة: هي القلب النابض للمؤسسة حيث تترجم كل عمليات الإنتاج والبيع إلى الأموال تسدد

بها تكاليف المنتجات، استلام المبالغ المالية المقابلة للمنتجات المقدمة أو هي التي توفر الجانب المالي الذي يضمن السير الحسن للمؤسسة، وتنقسم إلى ثلاثة دوائر: دائرة المحاسبة التحليلية، دائرة المحاسبة المالية.

1-2 دائرة المحاسبة العامة: تقوم بجمع وتسجيل وتبويب وتلخيص كل نشاطات المؤسسة، العمليات، التبادلات، التدفقات، وهذا في دفاتر محاسبية بطريقة منضمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق ومتكامل ويقوم المحاسب بتفسير عمليات النشاط الممكنة للتعبير عنها بالنقود وتمكن معرفة مدى تطور ذمة المؤسسة تتمثل في عناصر الأصول والفصول.

2-2 دائرة المحاسبة التحليلية: تسمح هذه المحاسبة بالتحليل الدقيق لكل شروط الاستغلال على مستوى المؤسسة بحيث يتم تقديم التكاليف السلعية والخدماتية من اجل تحديد سعر البيع وسعر التكلفة.

2-3 دائرة المحاسبة المالية.

المبحث الثاني: التشخيص المالي للمؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة:
المطلب الأول: عرض ميزانية المؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة لسنة

2021	2020	الأصول
-----	-----	الأصول الثابتة الصافية
502098.99	663042.64	أ-التثبيات العينية
3009428410.83	3049598034.68	ب-التثبيات المادية
-	-	ج-التثبيات الجارية
27693727.10	27792894.47	د-التثبيات المالية
2399273971.79	2399273971.79	مجموع الأصول الثابتة
-----	-----	الأصول المتداولة
419166935.55	346645680.98	أ- قيم الاستغلال
132014332.61	206782338.96	ج- قيم جاهزة
1435830187.09	1435830187.09	مجموع الأصول المتداولة
3835104158.88	3835104158.88	مجموع الأصول
2021	2020	الخصوم
-----	-----	الأموال الدائمة
2705460554.40	2371212787.31	أ-الأموال الخاصة
1073504013.44	822329154.21	ب-ديون طويلة الأجل
3778964567.84	3193542327.52	مجموع الأموال الدائمة
795138770.66	641562217.36	ديون قصيرة الأجل

2021 و 2020

الجدول رقم(01): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021 و 2020

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

2021	2020	العلاقة	البيان
1.93	2.23	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة.	نسبة السيولة العامة
1.40	1.96	(الأصول المتداولة-المخزونات)/الخصوم الجارية.	نسبة السيولة المختصرة
0.166	0.32	النقديات(الخزينة)/الخصوم الجارية.	نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)

المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية لمؤسسة Embag

أولاً: نسب السيولة

الجدول رقم (02): يمثل نسب السيولة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

تحليل النتائج:

نسبة السيولة العامة:

-نلاحظ أن نسبة السيولة العامة سنة 2020 و2021 كانت تقدر ب 2.23 و1.93 على التوالي أي أن المؤسسة في مؤمن من العسر المالي أي لديها هامش أمان، ونلاحظ أنها في سنة 2021 انخفضت هذه النسبة وبرغم من الانخفاض لم تتجاوز النسبة المعيارية وهنا تكون المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها المالية القصيرة الأجل.

نسبة السيولة المختصرة:

-نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة سنة 2020 و2021 كانت تقدر ب 1.96 و1.40 على التوالي حيث أن في سنة 2021 انخفضت وبرغم من الانخفاض لم تتجاوز النسبة المعيارية

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون

الطباعة

وهنا. يدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار المخزون، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

نسبة السيولة الفورية (الجاهزة) :

-نلاحظ في سنة 2020-2021 كانت تقدر نسبة السيولة الجاهزة ب0.32 و 0.16 على التوالي حيث أن هاتين النسبتين تعتبران غير جيدتين مقارنة بالمعيار النموذجي أي أن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالاعتماد على القيم الجاهزة.

ثانيا: نسب النشاط

الجدول رقم (03): حساب نسب النشاط

2021	2020	العلاقة	البيان
0.39	0.48	صافي المبيعات / مجموع الأصول	معدل دوران الأصول
0.59	0.77	صافي المبيعات / الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
1.16	1.29	صافي المبيعات/ الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
3.62	5.62	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	معدل دوران المخزون
99.44	64.05	360 / معدل دوران المخزون	متوسط فترة التخزين
2.65	3.17	صافي المبيعات الآجلة السنوية(TTC) / الزبائن والحسابات الملحقة - تسبيقات الزبائن	معدل دوران المدينون
135.84	113.56	360 / معدل دوران المدينون	متوسط فترة التحصيل
6.62	14.07	مشتريات سنوية آجلة (TTC) / موردون وحسابات ملحقة - تسبيقات الموردين	معدل دوران الدائنون

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون

الطباعة

54.38	25.58	360 / معدل دوران الدائنون	متوسط فترة التسديد
-------	-------	---------------------------	--------------------

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

تحليل النتائج:

معدل دوران الأصول:

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول لسنة 2020 هو 0.48 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في إجمالي أصول المؤسسة يولد 0.48 من قيمة المبيعات، وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها وان المؤسسة تعمل في حدود مستوى طاقتها وهذه النسبة في انخفاض في السنة الموالية بحيث معدل دوران الأصول لسنة 2021 هو 0,39 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في إجمالي أصول المؤسسة يولد 0,39 من قيمة المبيعات، مما يدعو المؤسسة إلى تحسين كفاءتها من أجل الوصول إلى المستوى المطلوب.

معدل دوران الأصول الثابتة:

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة لسنة 2020 يقدر ب 0.77 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 0.77 من المبيعات، ويدل على عدم مقدرة المؤسسة على الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة أو بسبب وجود طاقة معطلة ضمن هذه الأصول، بينما انخفضت هذه النسبة انخفاضا طفيفا إلى 0.59 في عام 2021.

معدل دوران الأصول المتداولة:

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول المتداولة لسنة 2020 يقدر ب 1.29 وفي عام 2021 ب 1.16 وهو معدل منخفض وهو يعبر عن عدم كفاءة المؤسسة من الاستفادة المثلى من أصولها المتداولة.

معدل دوران المخزون:

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران المخزون لسنة 2020 يقدر ب 5.62 مرة وعام 2021 قدر ب 3.62 مرة وهذا يدل على أن المؤسسة حسنة في إدارة

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون

الطباعة

مخزونها. ونلاحظ أن متوسط فترة تخزين المخزون لسنة 2020 هي 64.05 وللسنة

2020 قدر ب 99.44 وهي فترة ممتازة والمؤسسة تشهد توسع في نشاطها.

دوران المدينون والدائنون:

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران المدينون بالنسبة لسنة 2020 كان 3.17 مرة وللسنة كان 2021 2.65 مرة، أي أن المؤسسة استطاعت أن تحول زبائنها إلى سيولة بمعدل 3.17 مرة في عام 2020، و2.65 مرة في عام 2021 وتدل هذه النسب على عدم كفاءة السياسة الائتمانية للمؤسسة وعدم كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها.

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران الدائنون لسنة 2020 قدر ب 14.07 مرة وللسنة 2021 قدر ب 6.62، أي أن المؤسسة استطاعت أن تدفع لمورديها بمعدل 14.07 مرة في عام 2020، و6.62 مرة في عام 2021 وتدل هذه النسب على الكفاءة الإدارية في مواجهة الالتزامات وسداد الموردين.

- المؤسسة لم تحترم مبدأ التحصيل ثم التسديد، حيث أن متوسط فترة التحصيل للعامين 2020 و 2021 كانت 113.56 يوم و135.84 يوم على التوالي ومتوسط فترة التسديد للعامين 2020 و 2021 كانت 25.58 يوم 54.38 يوم.

ثالثا: نسب المردودية

الجدول رقم (04): يمثل نسب المردودية

2021	2020	العلاقة	البيان
-0.065	0.03	نتيجة الدورة الصافية / المبيعات الصافية (رقم الأعمال السنوي HT)	المردودية التجارية
-0.042	0.02	نتيجة الدورة الصافية / الأموال خاصة	المردودية المالية
-0.025	0.01	النتيجة الصافية للدورة / مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

تحليل النتائج:

المردودية التجارية:

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون

الطباعة

-نلاحظ من الجدول أن المردودية التجارية منخفضة للسنتين 2020 و2021 على التوالي بنسبة 0.003 و -0.065 هذا دليل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية للمؤسسة .

المردودية المالية:

-نلاحظ من الجدول أنه في سنة 2020 قدرت المردودية المالية ب (0.02) ولسنة 2021 ب (-0.042) نتيجة غير جيدة للمؤسسة وهذا يدل على وجود تسيير سيئ في المؤسسة للموارد المالية خلال السنتين.

المردودية الاقتصادية :

-نلاحظ أن المردودية الاقتصادية منخفضة جدا للسنتين 2020 و2021 حيث بلغت 0.01 و-0.025 على التوالي وهذا ما يوجب على المؤسسة إعادة النظر في طرق التسيير في المؤسسة.

رابعاً: نسب التمويل

الجدول رقم (05): يمثل نسب التمويل

البيان	العلاقة	2020	2021
التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	1.33	1.24
التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0.98	0.89
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	0.61	0.59

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

تحليل النتائج:

التمويل الدائم :

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون

الطباعة

-نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الدائم سنة 2020 و 2021 كانت تقدر ب 1.33 و 1.24 على التوالي حيث أن في سنة 2021 انخفضت و برغم من الانخفاض لم تتجاوز النسبة المعيارية وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

التمويل الذاتي:

-نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الدائم سنة 2020 و 2021 كانت تقدر ب 0.98 و 0.89 على التوالي حيث أن في سنة 2021 انخفضت و برغم من الانخفاض لم تتجاوز النسبة المعيارية 50% وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة.

الاستقلالية المالية:

-نلاحظ من الجدول أعلاه في سنة 2020 و 2021 كانت تقدر نسبة الاستقلالية المالية ب 0.61 و 0.59 على التوالي حيث أن هاتين النسبتين تعتبران غير جيدتين مقارنة بالمعيار النموذجي أي أن المؤسسة تمول أصولها من أموال الغير وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

خامسا: نسب الربحية

الجدول رقم (06): يمثل نسب الربحية

2021	2020	العلاقة	البيان
-0.06	0.02	النتيجة الصافية للسنة المالية / صافي المبيعات	مجمّل الربح إلى المبيعات
-0.06	0.01	النتيجة الصافية للسنة المالية/إجمالي الأصول	صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات
-0.02	0.02	ربح العمليات بعد الفوائد والضرائب / (مجموع الأصول-الخصوم المتداولة)	معدل العائد على الاستثمار ROA

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

تحليل النتائج:

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون

الطباعة

نسبة مجمل الربح إلى المبيعات:

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجمل الربح إلى المبيعات لسنة 2020 و 2021 هو 0,02، 0,06 على التوالي ويعتبر هامش صافي الربح ضعيف جداً، فهو بعيد عن هامش الربح العادية التي تتراوح بين 0,2 و 0,3 في قطاع الأعمال.

صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات:

- نلاحظ من الجدول أعلاه صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات لسنة 2020 و 2021 هو 0,01، -0,06 على التوالي هذه النتائج لا تبعث الطمأنينة على مردودية أصول المؤسسة فهي متدنية جداً، لذلك فإن المخاطرة بالأموال الموظفة في هذه المؤسسة يمثل تحدي كبير لها.

معدل العائد على ال استثمار ROA:

- نلاحظ من الجدول أعلاه العائد على رأس المال المستثمر لسنة 2020 و 2021 هو 0,02، -0,02 على التوالي، حيث أن المؤسسة انخفض عائدها على رأس المال المستثمر لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وهنا تظهر عدم كفاءة وربحية المؤسسة من استثماراتها الرأسمالية.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة Embag

أولاً: التحليل المالي باستخدام رأس المال العامل (FR) للفترة 2020 و 2021.

رأس المال العامل: يحسب بطريقتين:

الطريقة الأولى:

الجدول: من أعلى الميزانية

البيان	العلاقة	2020	2021
رأس المال العامل	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	79426796973	741340331

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة Embag.

الطريقة الثانية:

الجدول: من أسفل الميزانية

البيان	العلاقة	2020	2021
--------	---------	------	------

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون

الطباعة

741340331	79426796973	الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل
-----------	-------------	---	------------------

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة Embag.

1- أنواع رأس المال العامل:

الجدول رقم (07): يمثل أنواع رأس المال العامل

2021	2020	العلاقة	البيان
741340331	79426796973	الأموال الدائمة-الأصول الثابتة	رأس المال العامل الصافي
2401698131	-2806118448	الأموال الخاصة-الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
1536479101	143583018709	مجموع الأصول المتداولة	رأس المال العامل الإجمالي
1868642783	146389137157	ديون طويلة الأجل+ديون قصيرة	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة Embag.

تحليل النتائج:

رأس المال العامل الصافي :

- من الجدول أعلاه نلاحظ إن رأس المال العامل الصافي موجب في السنتين وعليه نستطيع القول بان المؤسسة استطاعت تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى يعني وجود هامش أمان وبالتالي وضع مالي مريح للمؤسسة وهيكله سليمة وتستطيع المؤسسة القيام بعمليات استثمارية، غير انه غير كافي للحكم على توازن المؤسسة في المدى القصير الأبعد مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

رأس المال العامل الخاص :

- من الجدول أعلاه نلاحظ إن رأس المال العامل الخاص في سنة 2020 كان سالبا ليتحسن في سنة 2021 ليصبح موجبا وبما انه موجب هذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر من الأصول الثابتة وهذا يدل على أن المؤسسة مولت أصولها الثابتة وجزء من أصولها الجارية عن طريق الأموال الخاصة ع كس سنة 2020.

رأس المال العامل الإجمالي :

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لمؤسسة التوضيب وفنون

الطباعة

- من الجدول أعلاه نلاحظ إن رأس المال العامل الإجمالي موجب في السنتين وعليه نستطيع القول بان المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.

رأس المال العامل الأجنبي :

- من الجدول أعلاه نلاحظ إن رأس المال العامل الأجنبي قيمته منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة في السنتين يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية.

ثانيا: التحليل المالي باستخدام احتياج رأس المال العامل (BFR) للفترة 2020 و2021:

الجدول رقم(08): يمثل حساب احتياج رأس المال العامل

البيان	2020	2021
(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)	122904784813	1404464769
(ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)	54982808803	683533207
احتياج رأس المال العامل BFR	67921976010	720931562

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة Embag.

تحليل النتائج:

- من الجدول أعلاه نلاحظ إن BFR موجب في السنتين 2020 و2021 على التوالي معناه أن موارد الدورة لا تغطي احتياجات الدورة مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال ما يستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وهنا وجب المقارنة بين الاحتياج في رأس المال العامل ورأس المال العامل المتمثل في المؤشر التالي.

ثالثا: التحليل المالي باستخدام الخزينة (TR) للفترة 2021:

الجدول رقم(09): يمثل حساب الخزينة

البيان	2020	2021
رأس المال العامل FR	79426796973	741340331
احتياج رأس المال العمل BFR	67921976010	720931562
الخزينة (FR-BFR)=TR	11504820963	20408769

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة Embag.

تحليل النتائج:

- من الجدول أعلاه نلاحظ إن الخزينة موجبة في السنتين هذا يعني أن رأس المال العامل يغطي احتياج رأس المال العامل أي هناك فائض متمثل في موارد مالية دائمة إضافية توجهه لاستثمارات أخرى.

خلاصة الفصل:

من خلال القيام بتحليل الميزانيات المالية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة لولاية برج بوعرييج وقد كانت فترة الدراسة (2020-2021) باستخدام أدوات التحليل المالي، تبين أن المؤسسة في مؤمن من العسر المالي أي لديها هامش أمان تواجه به الأزمات المالية، كذلك أن نسبة السيولة المنخفضة كانت جيدة ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها الجارية دون الحاجة إلى المخزون بينما نلاحظ أن المؤسسة لديها عسر في إدارة أموالها على إنتاج حجم مبيعات كافي وهذا يؤثر على الأطراف ذات المصلحة من داخل وخارج المؤسسة. ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل نبين وبشكل واضح أهمية تطبيق التحليل المالي لتعزيز حوكمة المؤسسات ذلك لتشخيصنا عدة جوانب من الوضعية المالية للمؤسسة، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة من أجل تعزيزها ونقاط الضعف من أجل وضع خطط لتحسينها، كذلك استغلال الفرصة مع التنبؤ بوجود تهديد أو خطر.

تمهيد:

انطلاقاً من أهمية موضوع حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة على المستوى الأكاديمي و الاقتصادي وحتى السياسي في مختلف دول العالم، والتي أصبحت تشكل أداة لتحقيق النجاح والإصلاح الاقتصادي و التنظيمي في ظل العولمة و انفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض، اشتداد المنافسة للحصول على أكثر حصص سوقية عالمية واستقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار ، كما أصبح تطبيق حوكمة الشركات شعاراً يتبناه القطاع العام والخاص بغرض تعزيز ثقة في اقتصاد أي دولة بصفة عامة، وتعزيز ثقة المستثمرين و المساهمين وأصحاب المصالح في مختلف الشركات الناشطة في السوق المالي بصفة خاصة، ودليل على العدالة و الشفافية لحماية كل الأطراف ذات المصلحة، حيث أن الإفصاح والشفافية يرفعان من مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية ما يسمح باتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

ويعتبر التحليل المالي السبيل الأول لتعزيز حوكمة المؤسسات باعتباره من أهم الأساليب المستخدمة في عملية تقييم المؤسسة والرقابة على مدى تحقيق الأهداف التي تقوم عليها المؤسسة، حيث أنه يعطي الإدارة المعلومات المالية التي تساعد في اتخاذ القرار، والرفع من كفاءتها الاقتصادية، وإظهار كل من نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف من أجل معالجتها وتجنبها في المستقبل.

كما أن التحليل المالي يعتبر كوسيلة للغير من أجل الحكم على صحة الوضعية المالية للمؤسسة، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة من استثمار أو تمويل هذه المؤسسة دون الوقوع في مخاطر في المستقبل.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي تم انجازها على مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة لولاية برج بوعريريج تبين أن إدارة هذه الأخيرة لديها قدرة كافية لتمويل أصولها طويلة الأجل مع وضعها لهامش أمان يحميها من أي عسر مالي محتمل، إلا أنها تقوم باحتجاز أموالها بدل استثمارها لتحقيق أرباح أكثر، وطبقاً لما تم التطرق إليه نجد أن المؤسسة لديها

تسيير إداري يمكن القول عنه أنه جيد نوعا ما لأنها تعمل على تحسين التسيير الإداري رغم الظروف التي يمر بها العالم وهي ظروف أزمة كوفيد. 19

1- نتائج الدراسة

- ترجع أهمية حوكمة الشركة إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق المالية مما يجعلها تجذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو.
 - يجب القائمين على تطبيق حوكمة المؤسسات العمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق المالية، مع توزيع المسؤوليات بشكل واضح.
 - التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة التي من خلالها يمكن التنبؤ بوجود مخاطر في المستقبل.
 - يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
 - التحليل المالي يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيرها وتحديد مواطن القوة الأساسية المالية المتبعة للمؤسسة.
 - من خلال استخدام التحليل يمكن معرفة المركز الائتماني للمؤسسة وكذا المركز المالي.
 - لغرض تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات لابد من استخدام أدوات التحليل المالي.
- ومن خلال اسقاط الدراسة على مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة ولاية برج بوعريريج خلال الفترة (2020-2021) توصلنا إلى النتائج التالية:
- المؤسسة لديها هامش أمان أي أنها قادرة على معالجة أصولها المتداولة بديونها قصيرة الأجل.
 - من خلال المردودية التجارية المتحصل عليها في الدراسة يمكن القول إن المسيرين ليس لسدهم كفاءة في تسيير رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

- أن المؤسسة قادرة على تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وهذا مؤشر جيد بالنسبة لها.
- كما أن المؤسسة استطاعت تمويل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام مواردها طويلة المدى.
- إن الأموال الخاصة للمؤسسة أكبر من أصولها الثابتة مما يدل على أن المؤسسة مولت أصولها الثابتة وجزء من أصولها الجارية هم طريق الأموال الخاصة.

2 - التوصيات المقترحة:

من بين الاقتراحات والتوصيات ما يلي:

- على المؤسسة أن تولي اهتماماً لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بفعالية لتحقيق أهدافها.
- استخدام الأموال المجمدة كهامش أمان، من خلال استثمارها في خط جديد من أجل تحقيق أرباح أكبر للمؤسسة.
- ضرورة استخدام تقارير التحليل المالي من قبل إدارة الشركة لمساعدة متخذي القرار على تسيير ووضع القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

3- اختبار الفرضيات

- من خلال الدراسات النظرية والدراسة الميدانية على مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة نقوم باختبار الفرضيات التي طرحناها للحكم على صحتها أو خطئها في النقاط التالية:
- من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية معا وجدنا أن التحليل المالي يهدف إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة لأنه يعمل على تحليل ومعالجة المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية ويتنبأ بوجود الخطر كما أنه يعطي صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة كما أنه يسمح باتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وبالتالي نقول إن فرضية التحليل المالي يهدف الى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة صحيحة.
 - لتطبيق مبادئ الحوكمة يجب على المؤسسة وضع بيئة عمل مناسبة لتحقيق الغرض منها، كتجنب الوقوع في الأزمات.

– استخدام أدوات التحليل المالي بالشكل المثالي تؤدي إلى تطبيق قرارات سليمة تساهم في تعزيز حوكمة المؤسسة.

الكتب:

- 1- اسعد حميد العلي، الإدارة المالية، دار وائل للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2017،
- 2- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الجزء الاول، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2011.
- 3- أ.فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دار الطبع والنشر فلسطين - رام الله-، ط1، 2008.
- 4- جمال الدين المرسي، د. احمد عبدا لله اللحج، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2011.
- 6- د. مصطفى يوسف كافي، الحوكمة المؤسسية، ط1، دار الفا للوثائق، الجزائر، 2018.
- 7- طارق عبد العال، حوكمة الشركات، ط2، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007 -2008.
- 8- عبدا لرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ضمن المخطط المحاسبي الجديد، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2009.
- 9- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007،
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 10- عطا الله وارد خليل، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- 11- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء1، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، 2008.
- 12- مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية: 388 معيار للتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة، دار المناهج، ط1، الأردن، 2014.

- 13- محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، ط1، الصايل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- 14- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.
- Rachida BOURSALI, " LES NORMES COMPTABLES DU SCF" ALOULFIA TALITA, Oran, .
-152010

المذكرات:

- 1- أمنة مسغوني، وسهيلة شوية، آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014/2015م.
- 2- إيمان مرواني، تعزيز حوكمة المؤسسات باستخدام أدوات التحليل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020 2021
- 3- السعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام-عين بسام- البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، السنة الجامعية 2017-2018.
- 4- بن زغدة حبيبة، دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2018-2019.
- 5- خلاصي مراد، اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الإطار في العمل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس وعلوم التربية و الأرطوفونى، تخصص علم النفس التطبيقي و تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، (2006/2007م) بتصرف.

- 6- سليمان بن بوزيد، دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعربريج، الجزائر، 2011-2012
- 7- شعشوع أحمد. دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (LMD) في علوم التسيير السنة الجامعية 2020/2021
- 8- محمد الأمين خنيوة، " فعاليات إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان CSHB"، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007/2008.
- 9- محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008 - 2013.
- 10- وردة برويس، فعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاساتها على أداء العاملين، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، صفحة 181-182، (2014/2015م)، بتصرف.

مجلات، جرائد ومنتديات:

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 27، المادة رقم 33
- 2- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008.
- 3- د. سعداوي مراد مسعود جامعة المدية (الجزائر)، د. مختاري فتيحة جامعة بشار (الجزائر)، د. بوساحة محمد لخضر المركز الجامعي تيسمسيلت (الجزائر)، مدى مساهمة التحليل

قائمة المراجع

المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز
الأغواط 2017-2018، مجلة المعيار، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASPJ، المجلد 11
رقم: 04، 2020

4- عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعويينة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات
الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفسلها المالي مع تطبيق لنموذج الائتمان في مؤسسة
تواب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 12 عدد 01، 2021،

5- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

6- مصطفى كمال، عموميات حول الميزانية، منتدى المحاسب العربي، الرابط:

<https://accdiscussion.com/acc19025.html>، 2022-04-08،

7- Elearning.univ-bba.dz, 08:30, 2022-05-16.

ghk_dz، رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، منتديات محاسبة دوت
نت، <https://tinyurl.com/ys3vktn4>، 2022-03-15، 10:44.

:MBAG BBA 2021

LIBELLE	NOTE	BILAN (ACTIF)			
		31/12/2021			31/12/2020
		Montant Brut	Amort.Prov et perte de valeurs	Montant Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		2 224 003,34	1 721 904,35	502 098,99	663 042,64
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 984 106 411,50		1 984 106 411,50	1 984 106 411,50
Bâtiments		687 551 860,82	650 228 960,45	37 322 900,37	41 049 882,22
Autres immobilisations corporelles		1 851 145 719,76	863 146 620,80	987 999 098,96	1 024 441 740,96
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances attachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 134 440,00		2 134 440,00	3 600 480,00
Impôts différés actif		25 559 287,10		25 559 287,10	24 192 414,47
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 552 721 722,52	1 515 097 485,60	3 037 624 236,92	2 399 273 971,79
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		423 588 144,93	4 421 209,38	419 166 935,55	346 645 680,98
Créances et emplois assimilés					
Clients		839 651 286,38	39 532 479,48	800 118 806,90	698 864 372,42
Autres débiteurs		170 629 798,03	386 280,00	170 243 518,03	170 753 933,96
Impôts et assimilés		14 935 508,49		14 935 508,49	12 783 860,77
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		132 014 332,61		132 014 332,61	206 782 338,96
TOTAL ACTIF COURANT		1 580 819 070,44	44 339 968,86	1 536 479 101,58	1 435 830 187,09
TOTAL GENERAL ACTIF		6 133 540 792,96	1 559 437 454,46	4 574 103 338,50	3 835 104 158,88

EMBAG 2021

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2021	2 020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		2 584 530 000,00	2 584 530 000,00
Autre fonds propres		432 628 147,26	
Primes et réserves(Réserves consolidés)		80 439 875,60	80 439 875,60
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net du groupe)		-114 050 353,71	62 410 851,58
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-278 087 114,75	-340 497 966,33
TOTAL I (N)		2 705 460 554,40	2 386 882 760,85
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 026 351 521,96	788 643 333,22
Impôts (différés et provisionnés)		13 419 328,63	6 753 608,38
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avances		33 733 162,85	26 932 212,61
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 073 504 013,44	822 329 154,21
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		233 599 974,74	157 827 168,66
Impôts		17 229 818,88	58 380 000,26
Autres dettes		111 605 563,62	71 855 074,90
Trésorerie passif		432 703 413,42	337 830 000,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		795 138 770,66	625 892 243,82
TOTAL GENERAL PASSIF		4 574 103 338,50	3 835 104 158,88

EMBAG 2021

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		1 779 565 383,50	1 866 410 106,50
Variation stocks produits finis et en cours		-25 444 014,63	-24 755 788,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 754 121 368,87	1 841 654 318,50
Achats consommés		-1 299 483 300,08	-1 259 093 922,87
Services extérieurs et autres consommations		-85 539 948,95	-87 014 372,71
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 385 023 249,03	-1 346 108 295,58
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		369 098 119,84	495 546 022,92
Charges de personnel		-315 622 905,08	-264 451 075,31
Impôts, taxes et versements assimilés		-17 209 757,82	-17 399 877,44
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		36 265 456,94	213 695 070,17
Autres produits opérationnels		1 167 049,73	3 145 874,79
Autres charges opérationnelles		-3 148 895,18	-16 034 833,27
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-105 000 482,12	-91 278 218,93
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 386 280,48	4 388 600,66
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-67 330 590,15	113 916 493,42
Produits financiers		3 597 392,25	1 339 304,91
Charges financières		-45 969 152,47	-41 023 993,88
VI-RESULTAT FINANCIER		-42 371 760,22	-39 684 688,97
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-109 702 350,37	74 231 804,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-8 119 922,07
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-4 348 003,34	-3 701 030,80
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 762 272 091,33	1 850 528 098,86
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 876 322 445,04	-1 788 117 247,28
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-114 050 353,71	62 410 851,58
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-114 050 353,71	62 410 851,58